

(مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) فِي كِتَابِ سَيَبُويَه

وَمَوَاقِفِ النَّحْوِيِّينَ، وَالْمُعْرَبِينَ مِنْهَا

"دِرَاسَة نَحْوِيَّة دِلَالِيَّة"

إِعْدَاد

د/سَامِي بِن مُحَمَّد بِن يَحْيَى الْفَقِيه الزَّهْرَانِي

أَسْتَاذِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالْعَرُوضِ الْمُسَاعِدِ - جَامِعَةُ الْبَاحَةِ.

(مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) فِي كِتَابِ سَبْيُوِيهِ وَمَوَاقِفُ النَّحْوِيِّينَ،
وَالْمُعْرَبِينَ مِنْهَا "دراسة نحوية دلالية"

إعداد: د/سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد - - جامعة الباحة

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث دراسة عبارة سبوييه في قوله: (ومن ذلك قولهم: مَرْحَبًا وَأَهْلًا... فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان، أو طالباً أمراً فقلت: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، أي: أدركت ذلك وأصببت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلاً من رَحِبْتُ بلادك وأهلتُ، كما كان الحذر بدلاً من احذر)؛ حيث اختلف كثير من النحويين في تفسيرها، وانقسم جماعة من المعربين حول تقديرها؛ إذ يحتمل ظاهرها دلالتين، ويتنازع منصوبها بين عاملين؛ مما اقتضى توجيه تلك العبارة، وتحليل ما فيها من لطف الإشارة، ودراستها دراسة نحوية دلالية؛ تستفري آراء العلماء فيها، بدءاً بسبوييه، ثم بمن تناولها من شراح كتابه المتقدمين، ومن تلاهم من أشهر النحويين والمعربين؛ لشرح دلالتها، وتقدير عاملها، وبيان حقيقة إعرابها، حتى خلص البحث بعد الدراسة والمناقشة إلى استظهار مراد سبوييه من عبارته، المطرد مع نصوصه وأمثله.

الكلمات المفتاحية: (توجيهات-مَرْحَبًا-أَهْلًا-سَهْلًا-سبوييه-النحويون-

المعربون)

Abstract:

This research addresses the study of Sibawayh's phrase in his saying: (including their saying: "Welcome and hello... If you saw a man going to a place, or asking for a favor, and you said: Welcome and hello, that is: you realized that and you were right, so they deleted the verb, as if it was used frequently and as it becomes "Your country has been welcomed and inhabited, as it was caution rather than take care). Where many grammarians differed in its interpretation, and a group of morphologists were divided over its evaluation; Its apparent meaning may have two semantic indications, and its morphological state (*nasb* state) is disputed between two factors that necessitated directing that phrase, analyzing its aesthetic sign, and studying it grammatically and semantically; tracing viewpoints of scholars, starting with Sibawayh, then with those who dealt with it from the reviewers of his previous book, and those who followed them from the grammarians and morphologists. To explain its significance, evaluate its factor, and clarify the reality of its morphological state, to recognize Sibawayh's intention from his phrase, supported with his texts and examples.

Keywords: directions– welcome– hello– Sibawayh– grammarians– morphologists

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن
والاه..

أما بعد: فبعد كتاب سيبويه بحر العربية الخضم، ومحيط علومها
الأعظم، لا تتناهى فوائده، ولا تتماهى قواعده، عليه يلتقي النحويون، وبه
يرتقي الصّرفيون، ومنه ينتقي اللغويون، فهو قرآن النحو الجامع، وبرهان
الصّرف السّاطع، ودليل اللغة القاطع.

على آفاه سارت الشّروح والتّعليقات، وفي أعماقه غاصت البحوث
والدراسات؛ تلتقط من شطّانه الدرر الثّمينة، وتستببط من قيعانه الكنوز
الدّفينية، إلا أنّه-وهو البحر المحيط-لم تزل به كنوز لم تُتْل، ورموز لم تُحلّ،
منها عبارة أوردها سيبويه في كتابه في (هذا باب ما ينتصب على إضمار
الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي)، إذ قال رحمه الله: (ومن ذلك
قولهم: مَرْحَبًا وَأَهْلًا... فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان، أو طالباً أمراً
فقلت: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، أي: أدركت ذلك وأصبّت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم
إياه، وكأنّه صار بدلاً من رَحِبْتُ بلادك وأهلت، كما كان الحذر بدلاً من
احذر)؛ حيث أشكل على كثير من النحويين تفسيرها؛ وأعضل بجماعة من
المعربين تقديرها؛ إذ احتمل ظاهرها دلالتين، وتنازع منصوبها بين عاملين؛
فانقسموا تجاهها عدة أقسام، فمنهم من حمل دلالتها على الدّعاء؛ فأعربها
مصدرًا (مفعولاً مطلقاً)، ومنهم من حملها على الإخبار؛ فأعربها مفعولاً به،
ومنهم من ذكر فيها الوجهين معاً من دون ترجيح، ومنهم من عدّ أحدهما
الوجه الصحيح، ومنهم من فرّق بين الأقوال، ومنهم العالق في الإشكال،
ومنهم المكتفي بقوله: منصوب بعامل مضمر، ولا يُدرى: المفعول به أراد أم
المصدر؟!!

وفي ذلك يقول ناظر الجيش: (وكلام سيبويه فيه احتمال كما عرفت مع

(مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) في كتاب سيبويه ومواقف النحويين منها

ما فيه من الإشكال⁽¹⁾ ولَمَّا كان المقصودُ من هذا البحث بيانَ مراد سيبويه من توجيه تلك العبارة، وتحليل ما تضمنته من لطف الإشارة؛ ولَمَّا يقتضيه ذلك من استقراء نصوصه الأخرى المتعلقة بها، وبيان مواقف شراح كتابه منها، والوقوف على أشهر آراء النحويين والمعربين فيها؛ فقد قام الباحث مجتهدًا بحصر تلك النصوص، والمواقف، والآراء في مظانها؛ ومن ثمَّ دراستها دراسةً نحويةً دلاليةً، ومناقشتها مناقشةً نقديةً علميةً؛ تقوم على الوصف والتحليل، والتحرير والتعليل؛ حتى يستظهر مراد سيبويه من عبارته، المطرد مع نصوصه وأقيسته..

سائلًا الله تعالى التوفيق والرّشاد، والتأييد والسّداد.. إنّه وليّ ذلك والقادر

عليه.

موضوع البحث:

(مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) في كتاب سيبويه، ومواقف النحويين والمعربين منها.

مشكلة البحث:

اختلاف النحويين والمعربين في توجيهه: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) دلالة وإعرابًا.

أسئلة البحث:

- ما دلالة (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) في اللغة؟
- ما توجيه (مَرْحَبًا وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) في كتاب سيبويه دلالة وإعرابًا؟
- ما مواقف شراح الكتاب من توجيه سيبويه لها؟
- ما توجيهات النحويين والمعربين في (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) إعرابًا ودلالة؟
- ما المتوافق من توجيهات النحويين والمعربين مع توجيه سيبويه في كتابه؟

أهمية البحث، وأسباب اختياره:

- انعدام تناول هذا البحث استقلالاً فيما وَقَفْتُ عليه واطَّلَعْتُ مِنْ بحوث، ودراسات.
- ارتباط هذا البحث بكتاب سيبويه.
- اختلاف أشهر النحويين من شراح وغيرهم في فهم مراد سيبويه من عبارته.
- الوقوف على مراد سيبويه من عبارته من خلال النظر في نصوصه الأخرى.
- علاقة هذه البحث بموضوع التطبيق النحوي.
- إثراء المكتبة العربية بدراسة نحوية دلالية متخصصة في كتاب

سَيبُويَه.

أَهْدَافُ الْبَحْثِ:

- شَرْحُ دَلَالَةِ (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) فِي اللُّغَةِ.
- تَوْجِيهِ (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) فِي كِتَابِ سَيبُويَه دَلَالَةً وَإِعْرَابًا.
- عَرْضُ مَوَاقِفِ شُرَاحِ الْكِتَابِ مِنْ خِلَالِ تَوْجِيهِ سَيبُويَه لَهَا.
- ذِكْرُ تَوْجِيهَاتِ النَّحْوِيِّينَ وَالْمَعْرَبِينَ فِي (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) إِعْرَابًا وَدَلَالَةً.
- مَقَارَنَةُ تَوْجِيهَاتِ النَّحْوِيِّينَ وَالْمَعْرَبِينَ مَعَ تَوْجِيهِ سَيبُويَه لَهَا مَوَافِقَةً وَاخْتِلَافًا.

مَنْهَجُ الْبَحْثِ:

الْمَنْهَجُ الْإِسْتِقْرَائِيُّ الْوَصْفِيُّ التَّحْلِيلِيُّ.

حُدُودُ الْبَحْثِ:

يَتَنَاوَلُ هَذَا الْبَحْثُ التَّوْجِيهَاتِ النَّحْوِيَّةَ وَالِدَلَالِيَّةَ لـ: (مَرْحَبًا وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) فِي كِتَابِ سَيبُويَه أَوَّلًا، ثُمَّ مَن تَلَاهُ مِنْ شُرَاحِ كِتَابِهِ ثَانِيًا، ثُمَّ مَن تَنَاوَلَهَا مِنْ أَشْهُرِ النَّحْوِيِّينَ وَالْمَعْرَبِينَ ثَالِثًا.

الدراسات السابقة:

لَمْ يَقِفِ الْبَاحِثُ عَلَى دَرَاةٍ سَابِقَةٍ، أَوْ عَلَى بَحْثٍ مُسْتَقِلٍّ تَنَاوَلَ هَذَا الْمَوْضُوعَ فِيمَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ مِنْ بَحُوثٍ، وَوَقَّفَ عَلَيْهِ مِنْ دَرَاةٍ.

إِجْرَاءَاتُ الْبَحْثِ:

سَلَكَ الْبَاحِثُ فِي هَذَا الْبَحْثِ الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيُّ التَّحْلِيلِيُّ؛ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ اسْتِقْرَاءِ كِتَابِ سَيبُويَه ابْتِدَاءً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَوْجِيهِ (مَرْحَبًا وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) عِنْدَهُ، فَبَيَانَ مَوَاقِفَ شُرَاحِ كِتَابِهِ مِنْهُ، ثُمَّ تَتَبَعَ مَن تَنَاوَلَهَا مِنْ غَيْرِهِمْ مِنْ أَشْهُرِ النَّحْوِيِّينَ، وَالْمَعْرَبِينَ؛ لِاسْتِظْهَارِ مَرَادِ سَيبُويَه الْمَطْرُودِ مَعَ نِصُوصِهِ الْأُخْرَى،

هذا، وقد اقتضت طبيعة البحث في هذه الدراسة نقل كثير من نصوص الكتاب، والنحويين والمعربين؛ لتحليلها تارة، أو الاستدلال بها تارة، أو عقد المقارنة بينها تارة أخرى، فلا يُثَرَّب على الباحث كثرة ذلك النقل، فطبيعة البحث مَنْ فَرَضَتْ ذلك وأملته..

هذا، بالإضافة إلى ما يلي:

1- عزو الآيات إلى سُورها الشريفة في القرآن الكريم، وتخريج الأحاديث النبوية

- إن وُجِدَتْ في مظانها.

2- توثيق الآراء والنقول من مصادرها الأصلية ما أمكن، ودراستها دراسة وصفية تحليلية، ومناقشتها مناقشة علمية.

3- ترك التعريف بالأعلام.

4- ذكر أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في الخاتمة.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من: مقدمة، وتمهيد، ودراسة، ثم خاتمة ونتائج. المقدمة: احتوت على موضوع البحث، وبيان مشكلته، وأسئلته، وأهميته وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهجه، وحدوده، والدراسات السابقة، وإجراءاته. التمهيد: اشتمل على توطئة موجزة عن دلالة (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) في اللغة، وعلاقة البحث بها.

الدراسة: تضمّنت عَرَضَ نصوص سيبويه، وبيان مواقف شراح الكتاب منها، وذكر آراء أشهر النحويين والمعربين فيها؛ ودراستها ومناقشتها، ثم الترجيح فيما بينها؛ للوصول إلى استظهار مراد سيبويه المطرّد مع نصوصه وأمثلته.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

التمهيد:

دلالة (مَرْحَبًا وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) في اللغة

قال ابن السكيت في باب: (مَمَّا يَصَحُّ قَوْلُهُ، وَمَا لَا يَصَحُّ): (وقولهم: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، أَي: أَتَيْتَ سَعَةً، وَأَتَيْتَ أَهْلًا؛ فَاسْتَأْنَسَ وَلَا تَسْتَوْحِشْ، وقولهم حِيَاكَ اللهُ وَبِيَاكَ، معنى حِيَاكَ اللهُ: مَلَكُكَ، وَالتَّحِيَّةُ الْمَلِكُ، وقولهم: التَّحِيَاْتُ اللهُ، أَي: أَلْمَلُكَ اللهُ)⁽²⁾. وقال ابن قتيبة: (باب مَا يُسْتَعْمَلُ مِنَ الدَّعَاءِ فِي الْكَلَامِ): (وقولهم: مَرْحَبًا، أَي: أَتَيْتَ رُحْبًا، أَي: سَعَةً، وَأَهْلًا أَي: أَتَيْتَ أَهْلًا لَا غُرْبَاءَ، فَاسْتَأْنَسَ وَلَا تَسْتَوْحِشْ، وَسَهْلًا أَي: أَتَيْتَ سَهْلًا لَا حَزَنًا، وَهُوَ فِي مَذْهَبِ الدَّعَاءِ، كَمَا تَقُولُ: لَقَيْتَ خَيْرًا)⁽³⁾.

وقال ابن الأنباري: (قال الأصمعي: تأويل مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا: لَقَيْتَ مَرْحَبًا، أَي: سَعَةً، وَلَقَيْتَ أَهْلًا كَأَهْلِكَ، وَلَقَيْتَ سَهْلًا فِي أُمُورِكَ، أَي: سَهْلًا اللهُ عَلَيْكَ وَلِكَ. قال: وَإِنَّمَا سُمِّيَتِ الرَّحْبَةُ رَحْبَةً؛ لِاتِّسَاعِهَا.

وقال الفراء: مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا حُرُوفٌ وُضِعَتْ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ. يَذْهَبُ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ التَّأْوِيلَ: رَحَّبَ اللهُ بِكَ تَرْحِيبًا، وَأَهْلَكَ اللهُ تَأْهِيلًا، وَسَهَّلَ أُمُورَكَ تَسْهِيلًا؛ فَأُقِيمَتِ الْأَسْمَاءُ مَقَامَ الْمَصَادِرِ. قال الأصمعي: المعنى: لَقَيْتَ رُحْبًا، أَي لَقَيْتَ سَعَةً، وَلَقَيْتَ أَهْلًا كَأَهْلِكَ، وَلَقَيْتَ سَهْلًا: أَي سَهَّلْتَ عَلَيْكَ أُمُورَكَ)⁽⁴⁾.

وقال أيضًا: (قال الفراء: مَرْحَبًا وَأَهْلًا مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَفِيهِ مَعْنَى الدَّعَاءِ، كَأَنَّهُ قَالَ: رَحَّبَ اللهُ بِكَ مَرْحَبًا، وَأَهْلَكَ أَهْلًا. وَأَنْشَدَ الْفَرَاءُ:

فَقُلْتُ لَهُ أَهْلًا وَسَهْلًا وَمَرْحَبًا .. فَهَذَا مَقِيلٌ صَالِحٌ وَصَدِيقٌ

وَالرُّحْبُ، وَالرَّحْبُ: السَّعَةُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتِ الرَّحْبَةُ رَحْبَةً؛ لِاتِّسَاعِهَا.

قال أبو الأسود:

إِذَا جِئْتُ بِوَأْبَالِهِ قَالَ مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَإِدِيكَ غَيْرُ مَضِيْقٍ)⁽⁵⁾

وقال الأزهرى: (وقال الليث في قول العرب مَرْحَبًا، مَعْنَاهُ: انزل في الرُّحْب والسَّعة، فأقم فلك عندنا ذلك. وسئل الخليل عن نصب مَرْحَبًا: فقال فيه: كَمِين الفعل، أراد به: انزل أو أقم، فُنصِبَ بفعل مضمر، فلما عُرف معناه المراد به أميت الفعل. قلت: وقال غيره في قولهم مَرْحَبًا: أتيت رُحْبًا وسعةً لا ضيقًا.

وكذلك قال: سَهْلًا، أراد: نزلت بلدًا سهلًا لا حَزْنًا غليظًا. وقال شمر: سمعت ابن الأعرابي يقول: مَرْحَبُك اللهُ وَمَسْهَلُكُ، وَمَرْحَبًا بِكَ اللهُ، وَمَسْهَلًا بِكَ اللهُ. وتقول العرب: لا مَرْحَبًا بِكَ، أي: لا رَحَبَتْ عليك بلادك. قال: وهي من المصادر التي تقع في الدُّعاء للرجل وعليه، نحو: سَفْيًا، وَرَعِيًا، وَجَدْعًا، وَعَقْرًا، يريدون: سَقَاكَ اللهُ وَرَعَاكَ⁽⁶⁾.

وقال أبو العلاء المعري: (وحكى بعض أهل اللغة: مَرْحَبُكُ اللهُ وَمَسْهَلُكُ؛ كأنه دعا له أن يقول له الناس: (مَرْحَبًا) فجاء بالميم، كما جاؤوا بها في قولهم: تمسكن الرجل، ولما جاء بها في: (مَرْحَبًا) جاء بها في قوله: (مَسْهَلُكُ) كأنه بناها على أنهم قالوا: مَرْحَبًا وَمَسْهَلًا⁽⁷⁾. ونستج ممّا سبق من دلالات (مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا) عند اللغويين، وعلاقتها بهذا البحث ما يلي:

أولاً: أنّها مصادر منصوبة بأفعال غير مستعملة؛ لما عُلِمَ المراد بها. ثانياً: أنّها مصادر تتضمن في دلالتها الدُّعاء للرجل، وعليه. ثالثاً: أنّها عند الفراء أسماء مصادر وُضِعَتْ موضع المصدر. رابعاً: أنّ استعمال بعض العرب لأفعالها المتروكة في قولهم: (مَرْحَبُكُ اللهُ، وَمَسْهَلُكُ اللهُ) دليلٌ على مصدريتها، ونفي اسمية المصدر عنها. خامساً: أنّ دلالتها لا تنفك عن الدُّعاء أبداً سواء أكانت من باب التفاؤل للمسافر بمصادفة الرُّحْب، أو على جهة الإخبار به للقافل من سفره، أو للزائر.

(مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) في كتاب سيبويه ومواقف النحويين منها

ولا شك أنّ هذه الدلالات اللغوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما ذكره سيبويه في كتابه عن توجيهات (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا)، وهذا ما سيتناوله البحث في الدراسة التالية.

الدراسة

من سنن العرب في مبانها الحذف والإضمار ومن سمتها في معانيها الإيجاز والاختصار؛ وذلك وفقاً لما يستدعيه المقام من لطف الإشارة، ومراعاة لما يقتضيه الحال من تمام العبارة، وللطافة مسلك هذا الباب، ودقة مأخذه عند أولي الألباب؛ فقد اعتنى به النحويون أيما عناية، وارتقى به البلاغيون الغاية؛ حتى صار من الحذف ما هو أفصح من الذكر بياناً، ومن الإضمار ما هو أبلغ من النطق أحياناً..

ولما كان الإضمار في هذا البحث متعلقاً بالجانب النحوي، ولم يكن أحد أسمع له من سيبويه رواية، ولا أجمع به من كتابه دراية؛ فقد توجه الباحث إليه، لاستقصاء أقسام الإضمار لديه؛ فوجده عنده ثلاثة أقسام إجمالاً⁽⁸⁾:

القسم الأول: ما يجب فيه الإظهار، ولا يحسن فيه الإضمار.

وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن على إضماره دليل من لفظ أو حال. كأن تقول لرجل: (زيداً) ولم يجر له ذكر؛ فلا يعلم الرجل ما تريد منه.

القسم الثاني: ما يجوز فيه الإضمار والإظهار على حد سواء.

وذلك كل فعل إذا أضمرته كان على إضماره دليل من لفظ أو حال. كأن تقول لرجل: (زيداً) وقد جرى في ذكر ضرب، فيفهم منك الرجل الأمر بضره.

القسم الثالث: ما يجب فيه الإضمار، ولا يحسن فيه الإظهار.

وهذا على قسمين: الأول: مبوب له في النحو، ويشمل: باب الاشتغال، وباب النداء، وباب الاختصاص، وباب التحذير والإغراء⁽⁹⁾.

والثاني: قسم غير مبوب له، ويندرج تحته ثلاثة أنواع، الأول: ما نُصِب على المفعولية أو المعية، كقولهم: (امراً ونفسه)، و(شأنك والحج)، و(رأسك والحائط)، و(أهلك والليل)، و(ويح وأخاه)، و(شأنك وزيداً)⁽¹⁰⁾.

والنوع الثاني: المصادر الموضوعية للأمر كقولهم: (ضَرْبًا زِيدًا)،
و(صَبْرًا جَمِيلًا)، (وَضْرِبَ الرَّقَابِ) (11)، والتَّاصِبَ لَهَا فَعَلَ مِنْ لَفْظِهَا.
والنوع الثالث: المصادر الموضوعية للدُّعَاءِ لِلإِنْسَانِ أَوْ عَلَيْهِ، وَهِيَ: سَقِيًّا
وَرَعِيًّا، وَمَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا، وَوَيْلًا، وَخَيْبَةً، وَجُوعًا، وَعَقْرًا، وَسُخْفًا، وَبُعْدًا،
وَأُفَّةً، وَثِقَّةً، وَدَفْرًا، وَتَعْسًا، وَتَبًّا، وَبَهْرًا، وَوَيْحًا، وَوَيْلًا، وَوَيْسِكَ (12).
وتلحق بها أيضًا المصادر غير الدعائية بأنواعها، وكذلك ما جرى
مجراها من الأسماء المشتقة، والجامدة، وأسماء الأعيان (13).
هذا خلاصة ما ذكره سيبويه في كتابه مما يتعلّق بالإضمار أقسامًا
وأحكامًا.

والذي يعني الباحث من تلك الأقسام هو ما يتعلّق بالمصادر الموضوعية
للدُّعَاءِ؛ وَلَا سِيَّما: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) حيث أوردتها سيبويه في (هذا باب
ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي)، فقال
رحمه الله: (ومن ذلك قولهم: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، وَإِنْ تَأْتِي فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.
وزعم الخليل-رحمه الله- حين مثله أنّه بمنزلة رَجُلٍ رَأَيْتَهُ قَدْ سَدَّدَ سَهْمَهُ فَقُلْتَ:
الْقِرْطَاسَ، أَي: أَصَبْتَ الْقِرْطَاسَ، أَي: أَنْتَ عِنْدِي مِمَّنْ سَيُصِيبُهُ. وَإِنْ أَنْبَتَ
سَهْمَهُ قُلْتَ: الْقِرْطَاسَ، أَي: قَدْ اسْتَحَقَّ وَقُوعَهُ بِالْقِرْطَاسِ. فَإِنَّمَا رَأَيْتَ رَجُلًا
قَاصِدًا إِلَى مَكَانٍ، أَوْ طَالِبًا أَمْرًا فَقُلْتَ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، أَي: أَدْرَكْتَ ذَلِكَ
وَأَصَبْتَ، فَحَذَفُوا الْفِعْلَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ، وَكَأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ رَحَبْتُ
بِلَادِكَ وَأَهْلْتُ، كَمَا كَانَ الْحَذَرَ بَدَلًا مِنْ أَحْذِرُ.

ويقول الراء: وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا، وَبِكَ أَهْلًا. فَإِذَا قَالَ: وَبِكَ وَأَهْلًا، فَكَأَنَّهُ
قَدْ لَفَظَ بِمَرْحَبًا بِكَ وَأَهْلًا. وَإِذَا قَالَ: وَبِكَ أَهْلًا، فَهُوَ يَقُولُ: وَلَكَ الْأَهْلُ إِذْ كَانَ
عِنْدَكَ الرَّحْبُ وَالسَّعَةُ. فَإِذَا رَدَدْتَ فَإِنَّمَا تَقُولُ: أَنْتَ عِنْدِي مِمَّنْ يُقَالُ لَهُ هَذَا لَوْ
جِئْتَنِي. وَإِنَّمَا جِئْتَ بِبِكَ لِتَبَيَّنَ مَنْ تَعْنِي بَعْدَ مَا قُلْتَ: مَرْحَبًا، كَمَا قُلْتَ: لَكَ
بَعْدَ سَقِيًّا (14).

لقد وقف التحويون -شُرَّاحًا وغير شُرَّاح- من عبارة سيبويه هذه مواقف مختلفة؛ لتضمَّن ظاهرها دالتين، ولتتنازُع منصوبها بين عاملين؛ حيث نظروا إلى عبارته في نصه السابق نظرات شتى، فمنهم من رأى فيها أن دلالة (مَرْحَبًا وأَهْلًا، وَسَهْلًا) تتضمَّن الدُّعَاءَ المحضَ، والدُّعَاءَ الخارجَ مخرج الخبر، وأنها على كلا الاعتبارين منتصبة على المصدر، وممَّن ذهب هذا المذهب من التحويين المتقدمين أبو العباس المبرِّد؛ حيث قال: (وأما قولهم: مَرْحَبًا وأَهْلًا؛ فهو في موضع قولهم: رَحِبْتُ بلادك رُحْبًا، وَأَهَلْتُ أَهْلًا، ومعناه: الدُّعَاءُ، يقول: صادفتَ هذا)⁽¹⁵⁾، ونقل عنه ابن طلحة أيضًا في حواشيه قوله: (قال أبو العباس: معنى (رَحِبْتُ بلادك)، و(أَهَلْتُ الدُّنْيَا) أي: فعَلَ اللهُ ذلكَ بها، وكذلك: (مَرْحَبًا)، و(أَهْلًا) فيه معنى الدُّعَاءِ، والمعنى: أصبَتْ ذلكَ وصادفتَه)⁽¹⁶⁾. وممن قال بهذا الرأي من نحاة الكوفة أبو زياد الفراء؛ حيث قال: (مَرْحَبًا وأَهْلًا منصوب على المصدر، وفيه معنى الدعاء، كأنه قال: رَحِبَ اللهُ بك مَرْحَبًا، وَأَهْلَكَ أَهْلًا)⁽¹⁷⁾.

وحذا حذو أبي العباس المبرِّد من غير شُرَّاح الكتاب أبو إسحاق الزجاجي؛ حيث ذكر في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره) قوله: (وذلك قولك: مَرْحَبًا وأَهْلًا وَسَعَةً وَرُحْبًا، تنتصبه بفعل مضمر، أي: صادفتَ ذلكَ وأصببته)⁽¹⁸⁾.

وممَّن حذا حذوه من شُرَّاح الكتاب أبو سعيد السيرافي، وأبو الحسن الرُّمَّاني، والأعلم الشنتمري، وابن طلحة.

فأما أبو سعيد السيرافي فقد علَّق على عبارة سيبويه قائلاً: (وتقدير الناصب فيه: أُنْتَبِتَ مَرْحَبًا وأَهْلًا، وإن تأنَّتي فتأتِ أَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ على معنى: أنكَ تَأْتِي من يكون لك كالأهل بالليل والنهار، وقد قدره سيبويه كأنه صار بدلاً من قولك: رَحِبْتُ بلادك، وَأَهَلْتُ. وهذا التقدير إنما قُدِّرَ بالفعل؛

لأن الدعاء إنما يكون بفعل، فردّه إلى فعل من لفظ الشيء المدعوّ به، كما يقدّرون: تُرْبًا وَجَنْدَلًا بَتْرَبْتِ وَجَنْدَلْتِ. وإِنَّمَا النَّاصِبُ لَهُ: أَصَبْتَ تُرْبًا وَجَنْدَلًا، وَأَلْزِمْتَ تُرْبًا وَجَنْدَلًا عَلَى مَعْنَى مَا تَحَسَّنَ بِهِ الْعِبَارَةُ عَنِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، وَهَذَا إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ فِيهِ، وَلَا يَحْسُنُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الدُّعَاءِ بِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِنْسَانَ الزَّائِرَ إِذَا قَالَ لَهُ الْمَزُورُ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، فَلَيْسَ يَرِيدُ: رَحِبْتُ بِلَادِكَ وَأَهْلْتِ؛ إِنَّمَا يَرِيدُ: أَصَبْتَ رُحْبًا وَسَعَةً وَأُنْسًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَأْنَسُ بِأَهْلِهِ، وَمَنْ يَأْلَفُهُ⁽¹⁹⁾.

ويتبيّن من تعليقه أنّ سيبويه يرى أنّ (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) مصادر منتصبّة عن لفظ فعلها المضمر، وهو: (رَحِبْتُ)، و(أَهْلْتُ)؛ للدلالة على مصدريتها من جهة، وعلى إرادة الدعاء بها من جهة أخرى؛ وأنها تكون دعاءً مَحْضًا للقاصد إلى مكان، وهو المسافر، وتكون خارجة مخرج الخبر مع تضمّنها الدعاء للطالب شخصًا، وهو الزائر، ولكن لما كان فعلها في هذا السياق لا يدل على الدعاء، فقد قدّر لها فعلًا ناصبًا من معناها يدلّ عليه، وهو: (أَذْرَكْتُ)، و(أَصَبْتُ)، مُعْلَلًا ذَلِكَ أَنَّ حَالَةَ تَرْحِيبِ الْمَزُورِ لِلزَّائِرِ تَخْتَلِفُ عَنِ حَالَةِ الشَّخْصِ الْمَسَافِرِ؛ فَكِلَاهُمَا يُدْعَى لَهُ بِـ: (مَرْحَبًا وَأَهْلًا)؛ وَلَكِنَّهَا لِلْمَسَافِرِ لَا تُحْمَلُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ الْمَحْضِ تَفَاوُلًا لَهُ بِإِصَابَتِهِ الرُّحْبَ وَالْأَهْلَ، وَأَمَّا لِلزَّائِرِ فَتُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ الْخَارِجِ مَخْرَجِ الْخَبَرِ، وَقَدْ نَبّهَ عَلَى ذَلِكَ السِّيرَافِيُّ بِقَوْلِهِ: (عَلَى مَعْنَى مَا تَحَسَّنَ بِهِ الْعِبَارَةُ عَنِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، وَهَذَا إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ فِيهِ، وَلَا يَحْسُنُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الدُّعَاءِ بِهِ)⁽²⁰⁾، كَمَا أَكَّدَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ: (فَقَالُوا: سَقَاكَ اللهُ سَقِيًّا، كَمَا أَكَّدُوا قَوْلَكَ: مَرْحَبًا بِقَوْلِهِمْ: بَكَ، وَلَوْ قَالُوا: مَرْحَبًا لَكَانَ الْمَعْنَى مَفْهُومًا، وَرُبَّمَا رَفَعُوا ذَلِكَ وَالْمَعْنَى وَاحِدًا، كَمَا يُقَالُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ مَعْنَى سَلَّمَ اللهُ عَلَيْكَ، وَلَكِنَّهُ يُخْرِجُهُ مَخْرَجَ مَا قَدْ ثَبِتَ)⁽²¹⁾.

يعني: يخرج مخرج الخبر الواقع تَفَاوُلًا له، ثم أخذ يدلّ على أنّ (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) لم يزل معناها على الدعاء وإن خرجت مخرج الخبر بقوله:

وإذا قال: وبك أهلاً، فإنما اقتصر في الدعاء له على معنى الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله، كأنَّ الرُّحْبَ والسَّعة قد استقرَّ استقراراً يغنيه عن الدعاء.

وأما مجيئه بـ: (بك)؛ فلبيان أنه المعني به لا لأته المتصل بالفعل المقدّر، كما كان قولك: (سَفِيًّا لك)، تقديره: سفاك الله سَفِيًّا، و(لك) كأنه قال: هذا الدعاء لك على تقديرٍ آخر غير تقدير: سفاك الله⁽²²⁾.

وما ذهب إليه السيرافي هو عين ما لخصه الشنتمري منه بقوله: (وقد قدّره سيبويه بـ: رَحِبْتُ بلادك وأهَلْتُ، وهذا التقدير إنّما قدّره بفعل؛ لأنّ الدعاء إنّما يكون بالفعل، فقدّره بفعل من لفظ الشيء المدعوّ به، وإن لم يكن المعنى على ذلك)⁽²³⁾.

يعني الشنتمري: وإن لم يكن المعنى من لفظ هذا الفعل المقدّر دالاً على الدعاء.

وقال أبو الحسن الرُّماني معلقاً على عبارة سيبويه: (وتقول: (مَرْحَبًا وأهلاً)، ودليل المحذوف ذِكْرُ المصدر الذي يقتضي فعلاً مع أنه إنّما يُقال في حال الدعاء للجائي إلى غيره؛ طالباً حاجة، أو لبعض الأسباب، فنقول: (مَرْحَبًا وأهلاً)، وتقديره: (رَحِبْتُ بلادك وأهَلْتُ)، أو (رَحِبْتُ مطبئك وأهَلْتُ)، أي: اتّسع لك الأمر، ولم يضق عليك، فهذا يقتضي أن يقال في حال قصده حاجة، ولا يظهر الفعل؛ لأنه قد صار كالمتل)⁽²⁴⁾. فالرُّماني يعضد ما قاله المبرّد والسيرافي على طريقة اللفّ والنّشر من أنّ (مَرْحَبًا، وأهلاً) لها اعتباران مختلفان عند سيبويه؛ وذلك بحسب الشخص المدعوّ له، فتارة تكون من باب الدعاء المحض له إذا كان مسافراً قاصداً غيره، فيُدعى له باتّساع الأمر، وعدم ضيقه عليه تفاؤلاً، وتارة تكون من باب الدعاء له المتضمّن الخبر إذا كان زائراً، على معنى: إصابته ومصادفته الرُّحْبَ والأهل إخباراً.

وقد أكّد الرماني ذلك في موضع آخر، فقال: (وتقول في الدعاء: لا

(مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) في كتاب سيبويه ومواقف النحويين منها

مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا...لأنه قد يكون بغير صيغة الأمر؛ لِمَا يُحْتَاج فِيهِ إِلَى التَّفَاوُلِ
بِالكَائِنِ الثَّابِتِ، كَقَوْلِكَ: أَعَزَّكَ اللهُ، وَأَطَالَ اللهُ بِقَاءَكَ، فَهَذَا دَعَاءٌ، وَمَخْرَجُهُ
مَخْرَجُ الْخَبْرِ عَمَّا كَانَ (25).

وقد سلك ابن طلحة مسلّكهم، فقد حشّى على عبارة سيبويه في قوله:
(فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، فكأنه صار بدلًا من رَحِبَتْ بِلَادُكَ
وَأَهْلَتْ)، بقوله: (أي: وإن لم يُستعمل ذلك في هذا المعنى؛ وإنما أراد تمثيله
بالفعل الذي أخذ منه وإن لم يُستعمل ذلك الفعل في الكلام، كما قدّر في غير
هذا من المصادر التي لا يستعمل أفعالها، نحو: (معاذ الله)، و(سبحان الله)
(26).

فالنحويون المتقدمون ممّن تناولوا تلك العبارة كالمبرد، والرّجاسي، وشراح
الكتاب كالسّيرافي، والرّماني، والشنتمري، وابن طلحة = متفقون ضمناً
وصراحةً على إعراب (مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا) مصادر منتصبه عن أفعالها
المضمرة، ولا يختلفون في لزوم دلالتها على الدّعاء؛ سواء أكان الدّعاء
مَحْضًا أم مَشُوبًا بالإخبار، وقد وافقهم في ذلك من النحويين المتأخرين ابن
معطٍ؛ وابن عصفور، فقال ابن معطٍ في ألفيته:

وَالْفِعْلُ تَارَةً يَكُونُ مُضْمَرًا وَيُنْصَبُ الَّذِي يَكُونُ مُصَدَّرًا
تَقُولُ: حَيْزَ مَقْدِمٍ، وَسَفِيًّا وَمَرْحَبًا، وَنُعْمَةً، وَرَعِيًّا (27)

وقال ابن عصفور: (وأما المصادر الموضوعه موضع الفعل إذا كُرِّرَتْ
نحو: ضَرْبًا ضَرْبًا، وَالْحَذَرَ الْحَذَرَ، وَالنَّجَاءَ النَّجَاءَ، فَإِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ أَمْرٍ
مِنْ لَفْظِهَا لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ لِنِيَابَةِ التَّكْرَارِ مِنْبَاهِهِ. وَأَمَّا مَا وُضِعَ مِنَ الْمَصَادِرِ
مَوْضِعَ فِعْلٍ أَيْضًا وَهُوَ: سَفِيًّا، وَرَعِيًّا، وَحَيْبَةً، وَجَدْعًا، وَعَقْرًا، وَسُحْقًا، وَأُقَّةً،
وَتُقَّةً، وَدَفْرًا، وَتَعْسًا، وَبُؤْسًا، وَتُنْتًا، وَبَهْرًا، فَمَا كَانَ مِنْهَا لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ
انْتَصَبَ بِهِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ انْتَصَبَ بِفِعْلِ مِنْ مَعْنَاهُ نَحْوُ: دَفْرًا،

وأَفَّةً، وثِقَّةً... وأَمَّا مَرْحَبًا، وَسَهْلًا، وَأَهْلًا؛ فعلى تقدير: صادفتَ مَرْحَبًا، أي: رُحْبًا وَسَعَةً. وكذلك أهلاً، أي: صادفتَ مَنْ يقوم لك مقام الأهل، وسَهْلًا، أي: صادفتَ لِيْنًا وَحَفْضًا لا حَوْفًا. ولمَّا كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر كالذي ذكرنا جرَّتْ في كثرة الاستعمال مجرى المثل فالتزم إضمار الفعل لذلك⁽²⁸⁾.

وأما سائر التحويين والمعربين فقد اختلفت رؤيتهم في توجيهه: (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) بحسب ما فهموه من عبارة سيوييه الأنفة الذكر تصريحًا أو تضمينًا. فذهب ابنُ الورَّاق إلى توجيهه (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) على المفعولية تارة؛ وعلى المصدرية تارة أخرى؛ فقال: (وأَمَّا مَرْحَبًا وَأَهْلًا) فإنما حُذِفَ الفعل منه لوجهين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا للفعل من لفظه، فكأنه بدل من: رَحِبْتَ مَرْحَبًا، وَأَهَلْتَ أَهْلًا، وإن لم يُستعمل. والوجه الثاني: أن يكون مفعولًا لفعل من غير لفظه، كأنه قال: أصببتَ أهلاً، وأصببتَ مَرْحَبًا⁽²⁹⁾.

فهو وإن لم يُصرِّح بذكر سيوييه يُعدُّ أول مَنْ فهم عبارته على هذا التوجيه، وقسمها ذينك القسمين بناء على ذلك. وقد حدا حدوه جمهور النحويين والمعربين في توجيهه (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) إعرابًا ودلالة.

فهذا ابن بابشاذ يوجِّهه نصب: (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) بقوله: (ففي النَّاصِبِ لها وجهان: إمَّا أفعال مشتقة من ألفاظها، وإما أفعال من غير ألفاظها، وهو الأولى بها، كأنك قلت: صادفتَ مَرْحَبًا وَرُحْبًا، وأصببتَ سعةً، فتكون على هذا الوجه مفعولًا به، وقد حذفت الفعل والفاعل؛ لدلالة التحية والتكرمة عليه)⁽³⁰⁾. فهو يوجه انتصابها على المفعولية؛ لأن الناصب لها من غير لفظها، ولو كان من لفظها؛ لانتصبت عنده على المصدرية، علاوة على أنه لم يتطرق في أثناء حديثه عنها إلى الناحية الدلالية.

وذهب الزمخشري إلى توجيهه (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) على المفعولية وحدها من

دون أن يُعْرَجَ على المصدرية أو على الناحية الدلالية بشيء، فقال: (ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، أَي: اتَّقِ نَفْسَكَ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِلْأَسَدِ أَنْ يَهْلِكَ...ومنه مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا، أَي: أَصَبْتَ رُحْبًا لَا ضَيْقًا، وَأَتَيْتَ أَهْلًا لَا أَجَانِبَ، وَوَطِئْتَ سَهْلًا مِنَ الْبِلَادِ لَا حَزْنًا) (31). ووافقه ابن الحاجب (32).

وأما ابن السيد البطليوسي فيعدّ أول مَنْ فَرَّقَ مِنَ النّاحِيَةِ الدَّلَالِيَّةِ بَيْنَ (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) فِي تَوْجِيهِهَا عَلَى الدُّعَاءِ تَارَةً، وَعَلَى الْخَبَرِ أُخْرَى؛ وَذَلِكَ حِينَ شَرَحَ كَلَامَ ابْنِ قَتَيْبَةَ فِي: (بَابِ مَا يُسْتَعْمَلُ مِنَ الدُّعَاءِ فِي الْكَلَامِ، قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: قَوْلُهُمْ مَرْحَبًا: أَيِ أَتَيْتَ رُحْبًا، أَي: سَعَةً وَأَهْلًا، أَي: أَتَيْتَ أَهْلًا لَا غُرْبَاءَ فَأَنْسُ وَلَا تَسْتَوْحِشْ. وَسَهْلًا: أَتَيْتَ سَهْلًا لَا حَزْنًا، وَهُوَ فِي مَذْهَبِ الدُّعَاءِ، كَمَا تَقُولُ: لُقَيْتَ خَيْرًا) (33).

فقال ابن السيد البطليوسي: (هذا الكلام يُوهم مَنْ يَسْمَعُهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافِظَ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الدُّعَاءِ خَاصَّةً، وَذَلِكَ غَيْرُ صَاحِبٍ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ دُعَاءً، وَخَبْرًا).

فأما استعمالها بمعنى الدعاء؛ فَأَنْ تَرَى رَجُلًا يَرِيدُ سَفَرًا؛ فَتَقُولُ لَهُ: مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا، أَي: لَقَاكَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي وُجْهِتِكَ، وَأَمَّا اسْتِعْمَالُهَا بِمَعْنَى الْخَبَرِ، فَكَأَنَّ يَقْدُمُ عَلَيْكَ ضَيْفٌ، فَتَقُولُ لَهُ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا، أَي: إِنَّكَ قَدْ صَادَفْتَنِي عِنْدِي ذَلِكَ) (34).

وقد تابعه السُّهَيْلِيُّ عَلَى رَأْيِهِ مِنْ وَجْهِهِ، وَخَالَفَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَقَالَ: (فَمَا ارْتَفَعُ مِنْهُ نَحْوُ: (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)، وَ(وَيْلٌ لَكَ)، فَإِنَّمَا يَرْتَفِعُ لَوَجْهِينِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّكَ لَمَّا كُنْتَ دَاعِيًّا، وَكَانَ الْإِسْمُ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً هُوَ الْمَطْلُوبُ بِالْإِسْمِ، صَارَ كَالْمَفْعُولِ، وَوَقَعَ مَوْقِعُهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَسْأَلُ اللَّهَ سَلَامًا عَلَيْكَ، أَوْ: أَطْلُبُ مِنْهُ وَيْلًا لِلْكَافِرِينَ، وَلَكِنَّكَ لَمْ تَنْصِبْهُ كَمَا نَصَبْتَ: سَقِيًّا، وَرَعِيًّا، وَجَدْعًا، وَعَقْرًا؛ لِأَنَّكَ تَرِيدُ أَنْ تَشُوبَ الدُّعَاءَ بِالْخَبَرِ، كَأَنَّكَ تَرِيدُ: (سَلَامٌ مِنِّي عَلَيْكُمْ)، فَصَارَ

السلام في حكم المنعوت بقولك: (مَنِّي) فقوي الرفع فيه على الابتداء، لأن النكرة المنعوتة يبتدأ بها. وهذا هو الوجه الثاني من الوجهين المحسنين للابتداء بها والتقديم لها، ألا ترى أن كل من يقول: (سلامٌ عليكم) إنما يريد أن يُشعر بأنه مُسَلَّم ومُحَيِّي، فالسلام صادر منه؛ لأنه في معنى التحية. وليس كذلك: سَقِيًّا وَجَدُّعًا؛ لأن المُتَكَلِّم بها ليس بساقٍ، ولا جادِعٍ، ولا عاقِرٍ، وإنما هو طالبٌ من الله تعالى هذه الأشياء، فهي مفعولة...وقس على هذا (مَرْحَبًا بك) فإنه يجوز فيه الرفع والنصب؛ لأنك مُرَحَّب إذا رفعت، وإذا نصبت فإمَّا سائلُ الرُّحْبِ، وأمَّا مُبَشِّرٌ للضَّيْفِ بأن قد صادفتَ الرُّحْبَ. فتأمل هذه الدقائق، وتعرّف هذه الحقائق، والله تعالى يهدينا لأحسن الطرائق بمنه وكرمه⁽³⁵⁾.

فالسُّهيلي يُوافق ابنَ السَّيِّد في توجيهه الدَّلالي لـ: (مَرْحَبًا وأهلاً) في حملها على الدُّعاء المحض مرّةً للمسافر، وفي حملها على الخبر مرّةً أخرى للزَّائر، ولكنّه يخالفه في توجيهه الإعرابي؛ حيث يرى أنّها تُنصب على المفعولية سواء تَضَمَّنت الدُّعاء المحض، أو كانت مشوبة بالخبر، وأمَّا المصدرية فمالها من نصيب عنده في الإعراب.

وقد حدا ابنُ قِيَم الجوزيَّة⁽³⁶⁾ حَذُو السُّهيلي في توجيهه هذا.

والعجيب أنّ أغلب شُرَاح جُمَل الرِّجَاجي قد وَجَّهوا (مَرْحَبًا وأهلاً) مثل توجيهه، فهذا محمد بن أحمد الأنصاري الشهير بالخفاف يقول: (قوله:) وذلك قولك مَرْحَبًا وأهلاً وَسَعَةً) ، ذلك: إشارة إلى ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، يجوز نصب هذه الأشياء على أنها مفاعيل، كما ذكر أبو القاسم، وعطفَ بعضًا على بعض، والفعل الناصب لها صادفتَ أهلاً ومَرْحَبًا وَسَعَةً، والظاهر من هذا الكلام أنه خبر وليس بدعاء، ويجوز أن يكون دعاء...وقد أجازوا نصب (مَرْحَبًا) على المصدر بفعل مضمّر من لفظه، فكان القائل مَرْحَبًا قال: (رُحِبْتُ بلأدك مَرْحَبًا، إلا أنّ مَرْحَبًا بدلٌ من

رَحِبْتُ بِلَادُكَ، فلا يجوز إظهاره معه⁽³⁷⁾.

فالخفاف يرى أنها تحمل على المفعولية خبرًا وهو الظاهر عنده، وعلى الدعاء تجويزًا أيضًا، ثم ذكر تجويز غيره في حملها على المصدر دعاءً. واتبع سيبيله ابن أبي الربيع؛ حيث قال: (وذلك قولك: مَرْحَبًا، وَأَهْلًا)، أي: صادفت ذلك عندي، فهذا على جهة الإخبار. ويُقال أيضًا هذا الكلام لمن تراه متوجهًا قاصدًا بلدًا، فتقول له: مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، أي: جعلك الله ممن تُصادف ذلك، فهذا على جهة الدعاء. والفعل في الموضعين لا يظهر؛ لأن المنصوب قد قام مقامه⁽³⁸⁾.

فابن أبي الربيع يوجهها على المفعولية سواء أكانتا للإخبار أم للدعاء. وأما يحيى العلوي، فقد خالف سابقيه؛ إذ أقصى المصدرية عنها بالكلية؛ فقال: (فأما قوله: (أَهْلًا، وَسَهْلًا، وَمَرْحَبًا): فليس من باب المصادر المتروكة أفعالها، وإنما هو من باب المفاعيل المحذوفة أفعالها، كما أسلفنا تقديره؛ فيكون تقديره: أتيت أهلًا لا أجنب، وصادفت رُحْبًا لا ضيقًا، ووطئت سهلًا من البلاد لا حزنًا)⁽³⁹⁾.

وأما ابن خروف فيعدُّ أوسع شراح كتاب الجمل حديثًا ونقلًا عن سيبويه في توجيهه (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) إعرابًا ودلالة؛ حيث نقل نص عبارة سيبويه المذكور أول البحث، ثم علق عليه بقوله: ((يُرِيدُ أَنْ (مَرْحَبًا)، و(أَهْلًا) في موضع (رَحِبْتُ)، و(أَهْلْتُ)، وهما منصوبان بإضمار (أدركت)، أو (أصبت) وما أشبه ذلك.

وكذلك جميع ما انتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره... ثم قال: (أما مَرْحَبًا) فالظاهر منه أنه خبر يُقال للمقبل إليك، ويجوز أن يكون في الدعاء يقال للمسافر، كما يُقال له: لَقِيتَ خيرًا، وبه شرحه ابن قتيبة، وقول الراد: (وبك أهلًا) دليل كونه خبرًا. ونصبه في الوجهين كما تقدم، منصوب أيضًا بفعل مضمر لا يظهر، أي: وبك صادفت الرُحْبَ، والسَّعَةَ، والأهل،

ودلّ عليه ذكرُ الأهل) (40).

ثم أخذ يتحدث عن سائر المصادر الأخرى، مثل: (كرامة)، و(مسرّة)، و(حمداً)، و(شكراً)، و(سحقاً)، و(خبيّة) وغيرها، فقال: (وكُلّها بدل من أفعالها، فمنها ما له فعل من لفظه، ومنها ما ليس له فعل، فالذي له فعل ينتصب عليه، وإن شئت على: (ألزمه الله ذلك) من المعنى. فإن كان من اللفظ كان نصبه على المصدر، وإن كان من المعنى كان مفعولاً، وما ليس له فعل لا ينتصب إلا على المفعول بفعل من المعنى، أي: (ألزمه الله كذا). ثم قال: (وغُفَرَانًا) دُعاء منصوب بفعل من لفظه أو معناه على المصدر، أو على المفعول به، أي: هَبْ لَنَا، أو أعطنا غفرانك، أو اغفر غفرانًا) (41).

فابن خروف كما يتضح من كلامه لا يُفرّق في توجيهه (مَرَحَبًا، وَأَهْلًا) على المصدرية أو المفعولية بالنظر لدلالاتها على الدُعاء أو الخبر، وإتّما بالنظر للفعل الناصب لها؛ فإن كان من لفظها فهي مصدر، وإن كان من معناها فهي مفعول به، وبالتالي في توجيهه يتبين حملها على المفعولية لديه؛ لأنه قدّر لها فعلاً من معناها، وهو صادفتُ.

هذا، وقد وَهَمَ ابْنُ الْخَبَّازِ حين وَجَّهَ إعراب (مَرَحَبًا) على المفعولية ناسبًا توجيهه ذلك إلى سيبويه؛ فقال: (وَأَمَّا (مَرَحَبًا) فقد ذكره سيبويه في المفعول به، أي: صادفتُ مَرَحَبًا، وقد جَعَلَهُ (42) ههنا مصدرًا؛ لأن المصادر تجيء على (مَفْعَلٍ)، فكانه قال: (رَحِبْتُ بِلَادُكَ مَرَحَبًا)) (43).

وكذلك فَعَلَ بهاءُ الدِّينِ بِنُ النَّحَّاسِ ولكنّه اكتفى بذكر التَّوجيهين من دون أن ينسب أيًّا منهما إلى سيبويه، فقال: (قوله: (لا أهلاً ولا مَرَحَبًا: هذان منصوبان: إمّا على المصدرية، تقديرهما: لا أهلت أهلاً، ولا رَحِبْتُ مَرَحَبًا، أو على المفعولية، تقديرهما: لا صادفتُ أهلاً، ولا لَقِيتُ مَرَحَبًا)) (44).

وسلّك مسلكه تقىُّ الدِّينِ المعروف بالنَّيلي، فقال: (وأما قوله: (مَرَحَبًا) ففي نصبه قولان: أحدهما: أنّه مصدرٌ صار بدلاً من اللفظ بالفعل؛ لأنه

دعاء، أي: (رَحِبْتُ بلادك رُحْبًا)، أي: اتسع ماؤها ومزعاها، وطابت سُنُكُناها.
والثاني: أن انتصابه نصبُ المفعول به، أي: صادفت رُحْبًا لا ضيقًا⁽⁴⁵⁾.

وقد تبع ابن الخباز على ذلك الوهم ابن القوَّاس أيضًا؛ حيث قال:
(ومنها: مَرْحَبًا، وفي نصبه وجهان، أحدهما: أنه صار بدلًا عن لفظ فعله،
أي: رُحِبْتُ بلادك رُحْبًا؛ لأن المصادر تجيء على مَفْعَل، ومعناه: السعة.
وثانيها: لسببويه، وهو أنه مفعول به، أي: صادفت رُحْبًا لا ضيقًا)⁽⁴⁶⁾.

هذا، وقد نبه أبوحيان على وهم ابن القوَّاس، فقال: (وَوَهِمَ القَوَّاسُ، فَتَسَبَّ
لِـ(س) أَنْ (مَرْحَبًا) مفعول به، أي: صادفت مَرْحَبًا لا ضيقًا، وأن مذهب غيره
أنه مصدر يدل على لفظ فعله)⁽⁴⁷⁾. ولو اطلع أبوحيان على قول ابن الخباز
من قبل؛ لوهمه قبل أن يؤهم ابن القوَّاس الذي يُعدّ ناقلًا لرأيه.

وأما ابن مالك فقد ذهبَ مذهبَ الزمخشري، وابن الحاجب في توجيهه
(مَرْحَبًا) _____،

وأهلاً، وسهلاً) على المفعوليَّة، ولكن من دون أن يتطرق إلى المصدر أو
الدلالة، فقال: (ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب: ... مَرْحَبًا
وأهلاً وسهلاً بإضمار: أصبت وأتيت ووطئت)⁽⁴⁸⁾. وتابعه جُلُّ شُراح
التسهيل، إلا أبا حيان فقد وقف في التذييل موقفاً وسطاً؛ حيث جمع بين
دلالة المصدر، وهي الدعاء، وبين دلالة المفعول به، وهي الخبر، فقال:
(وأما مَرْحَبًا وأهلاً وسهلاً، فجعل المصتف كُلاً واحداً منها منصوباً بفعل
يناسبه، فقال: أصبت رُحْبًا، وأتيت أهلاً، ووطئت سهلاً، فجعلها جُملاً ثلاثة.

وغيره قدر العامل فيها كلها فعلاً واحداً، أي: صادفت مَرْحَبًا-أي: رُحْبًا
وسعةً-ومن يقوم لك مقام الأهل، وسهلاً أي: ليلاً وخفصاً لا حزنًا. وهذا يقع
خبراً لمن قصدك، ودعاءً للمسافر، أي: لَقَاكَ اللهُ ذلك.

وقدره س برحبت بلادك وأهلت. وإنما قدره بفعل؛ لأن الدعاء إنما يكون
بفعل من لفظ الشيء المدعو به، فعلى تقدير س يكون انتصاب مَرْحَبًا على

المصدر لا على المفعول به، وكذلك أهلاً. وهذا التقدير الذي قدره س إتما هو إذا استُعْمِلَ دُعَاءٌ، أَمَا إِذَا كَانَ خَبَرًا عَلَى تَقْدِيرٍ: أَصَبَتْ رُحْبًا وَأَهْلًا، فيكون مفعولاً به لا مصدرًا⁽⁴⁹⁾.

ثم عاد فاختر أن الأصل في (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) أن تُوجَّهَ على المصدر، ثم بيّن أنها قد تحتل المفعولية على إضمار المصادفة؛ فقال: (والمصادر المستعملة في الدعاء للإنسان، أو عليه، فإن كان له فعل انتصب به، وإن لم يكن له فعلٌ قُدِّرَ من معناه، فمن المتعدّي سَقِيًّا وَرَعِيًّا فِي الدُّعَاءِ، وَكَذَا مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا، أَي: سَقَاكَ اللهُ وَرَعَاكَ، وَرَحَّبْتَ بِلَادَكَ، وَأَهَلَّتْ، وَسَهَلَّتْ، وَتَحْتَمِلُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ إِضْمَارَ الْمَصَادِفَةِ)⁽⁵⁰⁾. وقد تابعه ابن عقال في توجيهه هذا⁽⁵¹⁾.

وأما الرُّضِيُّ فوجَّه (مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا) توجيهًا إعرابيًا فَحَسَبُ، حيث حملها على المفعول به، وعلى المصدر أيضًا، ولكّنه نسب القول بالمصدرية إلى المبرد وحده دون سيبويه، فقال: (قوله: (أَهْلًا)، أَي: أَتَيْتَ أَهْلًا لَا أَجَانِبَ، وَسَهْلًا، أَي: وَطِئْتَ مَكَانًا سَهْلًا عَلَيْكَ لَا وَعَرًا. وقال المبرد: هي منصوبة على المصدر، أَي رَحَّبْتَ بِلَادَكَ مَرْحَبًا، أَي: رُحْبًا، وَأَهَلَّتْ أَهْلًا، أَي: تَأَهَّلْتَ تَأَهُّلًا، فَقَدَّرَ لَهُ فَعَلًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَعَلٌ، كَمَا قِيلَ فِي نَحْوِ: الْقَهْقَرَى عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا، وَسَهَّلَ مَوْضِعَكَ سَهْلًا، عَلَى وَضْعِ سَهْلًا مَوْضِعَ سُهُولَةٍ)⁽⁵²⁾.

وأما بعض النحويين فكان يكتفي بالقول في توجيهه (مَرْحَبًا) بأنه منصوب بفعل مُضْمَرٍ أو مُقَدَّرٍ من دون أن يبيّن نوع الفعل، ولا على أي شيء يحمل ذلك المنصوب، وأول من وقف عليه من النحويين منتهجًا ذلك النهج هو الصِّمِرِيُّ؛ حيث قال: (وَإِذَا دَخَلْتَ (لَا) عَلَى شَيْءٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ عَامِلٌ لَمْ تَغْيِرْهُ عَنْ لَفْظِهِ، كَقَوْلِكَ: لَا مَرْحَبًا، وَلَا أَهْلًا؛ لِأَنَّ مَرْحَبًا، وَأَهْلًا مَنْصُوبَانِ بِفَعْلٍ مَضْمَرٍ)⁽⁵³⁾.

(مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) في كتاب سيبويه ومواقف النحويين منها

وكذلك فعل أبو حيان في تفسيره؛ حيث قال: (ومَرْحَبًا مَعْنَاهُ: أَثِتِ رُحْبًا وَسَعَةً لَا ضَيْقًا، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ يَجِبُ إِضْمَارُهُ) (54). وحذا حذوه ابنُ عقيل أيضًا عندما علّق على قول ابن مالك: (غير معمولٍ لغيرها)؛ بقوله: (تحرّز من نحو: لا مَرْحَبًا بزيد، فإن مَرْحَبًا مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ) (55). وحذا حذوهُمَا الزركشي (56).

وأما المعربون فقد انقسم أشهرهم حول توجيه (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) قسمين اثنين كما يلي، القسم الأول: وَجَّهَ إِعْرَابُهَا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ فَقَطْ، وَأَشْهَرُ مِنْ يُمَثِّلُ هَذَا الْقِسْمَ ابْنُ النَّحَّاسِ؛ وَالْمَرْزُوقِيُّ، وَالنَّوَوِيُّ، حَيْثُ قَالَ ابْنُ النَّحَّاسِ فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا مَرْحَبًا بِهِمْ): (مَرْحَبًا مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَبِمَعْنَى: لَا أَصْبَتَ رُحْبًا، أَي: سَعَةً) (57). وقال المرزوقي في شرحه بيت يحيى بن زياد:

ولمّا رأيتُ الشَّيْبَ لَاحَ بِيَاضُهُ بِمَفْرَقِ رَأْسِي قَلْتُ لِلشَّيْبِ مَرْحَبًا

(قوله: (مَرْحَبًا): انتصب على المصدر. يقال: رَحَبْتُ بِلَادَكَ رُحْبًا وَرَحَابَةً) (58).

وقال النّووي: (قوله صلى الله عليه وسلم: (مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ): مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ، وَأَكْثَرَتْ مِنْهُ. تَرِيدُ بِهِ الْبِرَّ، وَحُسْنَ اللَّقَاءِ، وَمَعْنَاهُ: صَادَقْتَ رُحْبًا وَسَعَةً) (59).

القسم الثاني: وجه إعرابها على المفعولية، وعلى المصدرية أيضًا، وأشهر مَنْ يُمَثِّلُ هَذَا الْقِسْمَ: الزَّجَّاجُ، وَالْعَكْبَرِيُّ، وَالْمُنْتَجِبُ الْهَمْدَانِيُّ، وَالسَّمِينُ الْحَلْبِيُّ، فَقَالَ الزَّجَّاجُ فِي إِعْرَابِ (لَا مَرْحَبًا): (مَنْصُوبٌ كَقَوْلِكَ: رَحَبْتُ بِلَادَكَ مَرْحَبًا، وَصَادَقْتَ مَرْحَبًا، فَأَدْخَلْتَ (لَا) عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى) (60).

وقال العكبري عند إعراب قوله تعالى: (لَا مَرْحَبًا): (ومَرْحَبًا: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ؛ أَي: لَا يَسْمَعُونَ مَرْحَبًا) (61).

وقال أيضًا في (باب ما ينتصب بفعل محذوف): (فمن ذلك: (مَرْحَبًا وَأَهْلًا

وَسَهَّلًا)، وفي نصبها وجهان، أحدهما: هي مفاعيل لفعل محذوف، تقديره: لَقِيْتُ رُحْبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا فاستأنس، والثاني: أن يكون مَرْحَبًا مَصْدَرًا، أي: رُحِبْتُ بِلَادِكَ مَرْحَبًا، وَسَهَلْتُ سَهْلًا، وتَأَهَّلْتُ أَهْلًا، أي: تَأَهَّلًا، فَإِنْ دَخَلْتَ (لا) على هذه الكلمات بقي النَّصْبُ على الوجهين، ومن العرب من يرفعهما على تقدير خبر محذوف أي لك عندي مرحب (62).

وقال المنتجب الهمذاني في الآية نفسها: (وقوله: (لا مَرْحَبًا بهم): (مَرْحَبًا) مصدر، وانتصابه عليه، أو على أنه مفعول به، أي: لا يصادفون مَرْحَبًا، أي: سعة) (63).

وقال السمين الحلبي: (قوله: (لا مَرْحَبًا): في (مَرْحَبًا) وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدر، أي: لا أُنْتِيئُ مَرْحَبًا، أو لا سَمِعْتُم مَرْحَبًا. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدر. قاله أبو البقاء، أي: لا رُحِبْتُ بكم داركم مَرْحَبًا، بل ضيقًا) (64).

ذلك ما رصدته من آراء أشهر النحويين والمعربين في توجيه (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) دلالة وإعرابًا، ويمكن تصنيف أصحاب تلك الآراء على النحو التالي:

1- صنفٌ وجَّهها دلاليًا على الدعاء المحض، وعلى الدعاء المشوب بالخبر أيضًا، ووجَّه إعرابها على المصدر فقط سواء كان الفعل من لفظها أو من معناها تضييًّا أو تصريحًا، وأشهر مَنْ يمثِّل هذا الصنف المبرِّد، والزجاجي، والسيرافي، والرُّماني، والشنتمري، وابنُ طلحة، وابنُ مُعْطٍ، وابن عصفور.

ويلحق بهم من المعربين ابنُ النَّحاس، والمرزوقي، والنُّويي.

2- صنفٌ وجَّهها دلاليًا على معنى الدعاء وعلى معنى الخبر أيضًا تضييًّا أو تصريحًا، وصنفٌ وجَّهها كذلك ولكن من دون ذكر الخبر، وكلاهما وجَّه إعرابها على المصدرية، وعلى المفعولية أيضًا، ويمثِّل الصنف الأول أبوحيان،

وابن عقيل، ويمثّل الصنف الثاني التلي وحده.

ويلحق بهم من المعريين الزجاج، والعكبري، والمنتجب الهمذاني،
والسمين الحلبي.

3- صنفٌ وجهها دلاليًا على معنى الدعاء، وعلى معنى الخبر أيضًا،
ووجه إعرابها على المفعولية فقط، وأشهر من يمثّل هذا الصنف ابن السّيد
البطليوسي، والسّهيلي، وابنُ القيم، والخفاف، وابنُ أبي الربيع.

4- صنفٌ وجهها دلاليًا على معنى الدعاء، وعلى معنى الخبر أيضًا،
ووجه إعرابها بالنظر إلى الفعل الناصب لها؛ فإن كان من لفظها فهي
مصدر، وإن كان من معناها فهي خبر، ويمثّل هذا الصنف ابنُ خروف
وحده.

5- صنفٌ لم يُوجّه دلالتها على شيء، ووجه إعرابها على المفعولية
فقط، وأشهر من يمثّل هذا الصنف الزمخشري، وابنُ الحاجب، وابنُ مالك،
وابنُ عقيل، والعلوي، والمرادي، وناظرُ الجيش، والدّماميني.

6- صنفٌ لم يُوجّه دلالتها على شيء، ووجه إعرابها على المفعولية،
وعلى المصدر أيضًا، وأشهر من يمثّل هذا الصنف ابنُ الوراق، وابنُ الخباز،
والرّضي، وابنُ القوّاس، وبهاءُ الدين بن النّحاس.

فأيُّ أولئك الأصناف كان موافقًا لتوجيه سيبويه، أو مخالفًا له؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب العودة إلى نص سيبويه مرة أخرى؛
لدراسة عبارته، وتحليلها، ومن ثمّ النظر في نصوصه الأخرى المتعلقة بها،
والأمثلة الجارية عليها؛ حتى يستظهر الباحث مراد سيبويه من توجيهه،
ومعرفة موافقيه من مخالفه.

قال سيبويه رحمه الله: (ومن ذلك قولهم: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، وزعم الخليل
رحمه الله حين مثّله، أنّه بمنزلة رَجُلٍ رأيتَه قد سدّد سهمه فقلت: القِرطاسَ،
أي: أَصَبْتَ القِرطاسَ، أي: أنت عندي ممن سيُصيّبه. وإن أثبت سهمه قلت:

القرطاس، أي: قد استحقَّ وقوعه بالقرطاس. فإِثْمًا رأيتَ رَجُلًا قاصدًا إلى مكان، أو طالبًا أمرًا، فقلت: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، أي: أدركتَ ذلك وأصبتَ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنَّه صار بدلًا من رَحِبْتُ بلادك وأهلتُ، كما كان الحدَرُ بدلًا من احذر.

ويقول الرادُّ: وبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا، وبِكَ أَهْلًا. فإذا قال: وبِكَ وَأَهْلًا، فكأنَّه قد لفظَ بِمَرْحَبًا بِكَ وَأَهْلًا. وإذا قال: وبِكَ أَهْلًا، فهو يقول: ولك الأهلُ إذ كان عندك الرُحْبُ والسَّعةُ. فإذا رددتَ فإِثْمًا تقول: أنت عندي ممَّن يقال له هذا لو جئْتِي. وإِثْمًا جئتُ بِبِكَ؛ لِتُبَيِّنَ مَنْ تَعْنِي بعد ما قلت: مَرْحَبًا، كما قلت: لك، بعد سَفِيًّا⁽⁶⁵⁾.

لقد ذكر سيبويه في نصِّه هذا عدَّة أمور تتعلَّق بـ: (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) من حيث الدلالة والإعراب، أولها: يتعلَّق بتفسيرها، وثانيها: بتنظيرها، وثالثها: بتقديرها.

أما ما يتعلَّق بتفسيرها، فقد اتَّفَق سيبويه فيها مع ما أدلى به اللغويون عنها من قبل من أنَّ معناها الرُحْبُ والسَّعة، وأنها متضمَّنة الدعاء باعتبارين مختلفين للمدعوِّ له سواء أكان المدعوُّ له قاصدًا إلى مكانٍ سفرًا، أو طالبًا من شخصٍ أمرًا، تفاعُلًا له بوقوعه، أم إخبارًا له بمصادفته، وأنَّ معنى عاملها على كلا الاعتبارين: أدركتَ ذلك وأصبتَه، وقد أكَّد ذلك بتمثيلها بالقرطاس - كما نقله عن الخليل - في كلتا الحالتين، فـ: (القرطاس) في تمثيله كلمة واحدة، ولكنَّها تُقال مرَّتين باعتبارين مختلفين، فمرة تُقال للمسدِّد سهمه قبل إصابته الهدف؛ تفاعُلًا له به، ومرة تُقال له بعد إصابته الهدف؛ إخبارًا له بذلك، كذلك (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) كلمتهما واحدة، ولكنَّها تُقال باعتبارين مختلفين أيضًا، فمرة تُقال للمسافر على اعتبار التفاعُل له بحصول الرُحْب والسَّعة في طريقه، ومرة تُقال للزائر، أو القادم من السفر على اعتبار الإخبار له بحصول ذلك، ولكنَّها في كلا الأمرين لا تخرج عن الدعاء البيِّنة.

وأما يتعلّق بتتظيرها؛ فقد استند سيبويه عليه في أمرين، الأول: التّظير الإعرابي؛ حيث نظرّها بالمصدر (سَقِيًّا لك) في وقوعه بدلًا من اللفظ بالفعل، كما نظرّها بـ(الحدَرَ)؛ إذ كان مصدرًا منتصبًا عن فعله المضمّر كذلك؛ والثاني: التّظير الدّلالي؛ حيث نظرّها بالمصدر (سَقِيًّا لك) في دلالتها على الدعاء أيضًا، كما أنّ: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) تُستعمل للدّعاء، وكثيرًا ما كانت تربط العرب بينهما في سياق الدّعاء، كما قال الشاعر⁽⁶⁶⁾:

وكان الشّبابُ العَضُّ لي فيه لَذَّةٌ فَوَقَرَنِي عَنْهُ المَشِيْبُ وَأَدْبَا
فَسَقِيًّا وَرَعِيًّا للشّباب الذي مضى وَأَهْلًا وَسَهْلًا بالمشيبِ ومَرْحَبًا

وأما ما يتعلّق بتقديرها؛ فقد بيّن سيبويه أنّها منتصبة على المصدر تقديرًا عن لفظ فعلها المتروك استعماله؛ وقرب ذلك التّمثيل بالتلفظ بالفعل المُقدّر الذي أُخِذَ منها؛ وانتصبت به؛ دلالةً على مصدريتها من جهة، وعلى معنى الدّعاء بها من جهة أخرى؛ لأنّ الدّعاء لا بُدَّ له من فعل، ولكنّ هذا التّمثيل والتّقريب بالفعل المأخوذ منها، وهو: (رُحِبْتُ، وَأَهْلْتُ) لا يدلُّ على إرادة الدّعاء للمدعو له؛ فكان لا بُدَّ من فعلٍ آخر يدلُّ عليه، فذلك قدر لها سيبويه فعلًا ناصبًا من معناها؛ ليدلّ به على معنى الدّعاء، وهو (أدركت، وأصبّت).

وقد بيّن ذلك السيرافي بقوله: (وقد قدره سيبويه كأنه صار بدلًا من قولك: رُحِبْتُ بلادك، وَأَهْلْتُ. وهذا التقدير إنما قُدِّرَ بالفعل؛ لأنّ الدّعاء إنما يكون بفعل، فردّه إلى فعل من لفظ الشيء المدعوّ به، كما يقدرّون: تُرْبًا وَجَنْدَلًا بترِبتَ وَجَنْدَلتَ.

وإنّما النّاصب له: أَصَبْتُ تُرْبًا وَجَنْدَلًا، وَالزِمْتُ تُرْبًا وَجَنْدَلًا على معنى ما تحسّن به العبارة عن المعنى المقصود، وهذا إنما يُستعمل فيما لا يُستعمل الفعل فيه، ولا يحسّن إلا في موضع الدّعاء به. ألا ترى أنّ الإنسان الزائر إذا قال له

المزور: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، فليس يريد: رَحِبْتُ بِلَادِكَ وَأَهَلْتُ؛ إِنَّمَا يريد: أَصْبَتَ رُحْبًا وَسَعَةً وَأُنْسًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَأْنَسُ بِأَهْلِهِ، وَمَنْ يَأْلِفُهُ (67).

وأكد ذلك ابن طلحة مُحَشِيًّا على عبارة سيبويه بقوله: (وإنما أراد تمثيله بالفعل الذي أخذ منه وإن لم يُستعمل ذلك الفعل في الكلام، كما قدر في غير هذا من المصادر التي لا يستعمل أفعالها، نحو: (مَعَادَ اللَّهِ)، و(سُبْحَانَ اللَّهِ) (68).

هذا ما أراد سيبويه من توجيهه في إعرابها ودلالاتها، لا أن له في المسألة رأيين كما توهم ذلك بعض النحويين؛ فوجهوا إعرابها على المصدرية والمفعولية، ووجهوا دلالتها على الدعاء والخبر، ولا أنه وجه كذلك إعرابها على المفعولية وحدها، مع توجيه دلالتها على الخبر فقط، كما توهم ذلك جمع من النحويين أيضًا.

هذا، وقد أشار سيبويه في عدة مواضع من كتابه إلى أن الفعل إذا لم يكن له ناصب من لفظه؛ فإنه ينتصب بفعل من معناه، فقال رحمه الله: (وَأَمَّا وَيْلًا لَهُ وَأَخَاهُ، وَوَيْلَهُ وَأَبَاهُ، فإنتصب على معنى الفعل الذي نصبه، كأنك قلت: أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلَهُ وَأَبَاهُ، فإنتصب على معنى الفعل الذي نصبه، فلمَّا كان كذلك- وإن كان لا يظهر- حمله على المعنى، وإن قلت: ويلٌ له وأباه نصبت لأن فيه ذلك المعنى، كما أن (حسبك) يرتفع بالابتداء وفيه معنى كفاك. وهو نحو مررتُ به وأباه، وإن كان أقوى، لأنك ذكرتَ الفعل، كأنك قلت: ولقيتُ أباه) (69).

ومراده: أن معنى الفعل الذي نصب (الأخ، والأب) هو معنى الفعل الذي نصب (ويلاً)، لمَّا لم يكن له فعل من لفظه، فكأنه قال: أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلًا على معنى الدعاء، فعطفهما على ذلك المعنى، فكأنه قال وألزم أخاه، وألزم أباه.

وقد أكد ذلك في موضع آخر عندما تحدّث عن توجيه نصب (سُبْحَانَ اللَّهِ)،

بقوله: (وذلك قولك: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَعَادَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ... كَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ قَالَ: تَسْبِيحًا، وَحَيْثُ قَالَ: وَرِيحَانَهُ قَالَ: وَاسْتَرْزَاقًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الرَّيْحَانِ الرَّزْقُ؛ فَنَصَبَ هَذَا عَلَى أُسْبُحُ اللَّهِ تَسْبِيحًا، وَأُسْتَرْزَقُ اللَّهُ اسْتَرْزَاقًا؛ فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ، وَخُزِلَ الْفِعْلُ هَهُنَا؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ: أُسْبِحُكَ وَأُسْتَرْزَقُكَ⁽⁷⁰⁾. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (وَخَزَلُوا الْفِعْلَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَارَ عِنْدَهُمْ بَدَلًا مِنْ: (سَبَّحْتُ)، كَمَا كَانَ (مَرْحَبًا) بَدَلًا مِنْ: رَحِبْتُ بِالذُّكِّ، وَأَهْلْتُ⁽⁷¹⁾).

وقال أيضًا رحمه الله: (ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنّه في معنى التعجب، قولك: كَرَمًا وَصَلَفًا، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلْزَمَ اللَّهُ، وَأَدَامَ لَكَ كَرَمًا، وَأَلْزَمْتَ صَلَفًا، وَلَكَنَّهُمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ هَهُنَا كَمَا خَزَلُوهُ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ: أَكْرَمَ بِهِ وَأَصْلَفَ بِهِ، كَمَا انْتَصَبَ (مَرْحَبًا). وَقَلْتِ: (لَكَ)، كَمَا قَلْتِ: (بِكَ) بَعْدَ (مَرْحَبًا)؛ لِتُبَيِّنَ مَنْ تَعْنِي، فَصَارَ بَدَلًا فِي الْفِعْلِ مِنْ: رَحِبْتُ بِالذُّكِّ⁽⁷²⁾).

يُريد سيبويه: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَصْدَرِ أَنْ يَنْتَصِبَ بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ اسْتِعْمَالَهُ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ، وَلَمَّا كَانَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ هَهُنَا مَسْوَقًا لِلتَّعْجَبِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَصَرَّفَ مِنْهُ فِعْلٌ لَجُمُودِهِ؛ فَقَدْ قَدَّرَ لَهُ فِعْلًا نَاصِبًا مِنْ مَعْنَاهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ: (أَلْزَمَ) مُرَادًا بِهِ التَّعْجَبَ هُنَا، كَمَا قَدَّرَهُ مَعَ (وَيْلًا) مُرَادًا بِهِ الدُّعَاءَ هُنَاكَ، وَكَمَا قَدَّرَهُ كَذَلِكَ مَعَ (مَرْحَبًا) عِنْدَمَا أَرَادَ بِهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَلَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ الْمَأْخُوذَ مِنْهَا دَالًّا عَلَيْهِ.

وقد بيّن سيبويه بجلاء أنّه عند تعذر إمكان حمل نصب المصدر على لفظ فعله المشتق منه بسبب اختلاف المعنى بينهما؛ فإنه يُلتَمَسُ للمصدر فعل آخر من معناه، وإذا لم تكن للمصادر أفعالٌ معروفةٌ تُؤخَذُ منها فإنها تُحْمَلُ على مصادر أخرى في معناها لها أفعالٌ مستعملة، فقال: (وإنما حملنا (يعني: نصب سبحان الله) على تفسير لبيك وسعديك لنوضح به وجه نصبهما؛ لأنهما ليسا بمنزلة سَقِيًّا وَحَمْدًا وما أشبه هذا.

ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سَقِيًا وَحَمْدًا: إنما هو سَقَاكَ اللهُ سَقِيًا
وأحمدُ اللهُ حَمْدًا، وتقول: حَمْدًا بدلًا من أحمدُ اللهُ، وسَقِيًا بدلًا من سَقَاكَ اللهُ، ولا
تقدر أن تقول: أَلَيْكَ لَبًّا، [ولا] أَسْعِدُكَ سَعْدًا، ولا تقول: سَعْدًا بدلًا من أَسْعَدَ، ولا
لَبًّا بدلًا من أَلَبَّ. فلما لم يكن ذلك فيه التَّمِيسَ له شيء من غير لفظه معناه
كبراءة الله، حين ذكرناها لثُبَيِّنَ معنى سبحانَ اللهُ. فالتمستُ ذلك للبيك وسعديك
[غير] اللفظ الذي اشتقنا منه؛ إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحمد والسقي في فعلهما، ولا
يتصرفان تصرفهما في فعلهما. فمعناهما القُربُ والمتابعة، فمثلتُ بهما التَّصَبُّ
في لبيك وسعديك، كما مثلتُ ببراءة النَّصَبِ في سبحانَ اللهُ. ومثل ذلك تمثيلك:
أَقَّةً وَنُفَّةً، إذا سُنِّتَ عنهما، بقولك: نُنْتَا؛ لأنَّ معناهما وَحَدَّهُمَا واحد، مثل تمثيلك
بَهْرًا بِنَبًّا، وَدُقْرًا بِنُنْتَا.

وأما قولهم: سَبَّحَ وَلَبَّى وَأَقْفَ، فإنما أراد أن يُخْبِرَكَ أَنَّهُ قد لَفِظَ بِسُبْحَانَ
اللهِ وَبِلَبِّيكَ وَبِأَقْفٍ، فصار هذا بمنزلة قوله: قد دَعَدَعَ وقد بَابًا، إذا سمعته يَلْفِظُ
بَدْعُ، ويقوله: بَأَبِي. وبدلك على ذلك قولهم: هَلَّلَ، إذا قال: لا إله إلا اللهُ.
وإنما ذكرتُ هَلَّلَ وما أشبهها؛ لنقول قد لَفِظَ بهذا. ولو كان هذا بمنزلة
كَلْمَتُهُ من الكلام، لكان سُبْحَانَ اللهُ، وَلَبَّ وَسَعَدَ مَصَادِرَ مُسْتَعْمَلَةً مُتَصَرِّفَةً
في الجَرِّ والرَّفْعِ والتَّصَبُّ والألفِ واللامِ، ولكن سَبَّحْتُ وَلَبَّيْتُ، بمنزلة هَلَّلْتُ
وَدَعَدَعْتُ، إذا قال: دَعْعُ، ولا إله إلا اللهُ⁽⁷³⁾.

قال الأخفش: (قوله: «ولو كان هذا بمنزلة كَلْمٍ كَلَامًا» يقول: لو كان
(سَبَّحَ) بمنزلة (كَلْمٍ) لكان (سُبْحَانَ) مصدرًا له، يتصرف كما يتصرف
(الكلام)، ألا ترى أنك تقول: (رَأَيْتُ كَلَامَهُ حَسَنًا)، و(سَمِعْتُ كَلَامَهُ حَسَنًا)،
فتجره وترفعه وتتصبه. وبدلك على أن (سُبْحَانَ) ليس بمصدر لـ (سَبَّحَ) أن
قولك (لا إله إلا اللهُ) ليس مصدرًا لقولك: (هَلَّلَ)، وإنما (هَلَّلَ)، و(سَبَّحَ) وما
أشبه ذلك لفظ حكيته به لفظ إنساني لفظ به من غير أن يكون فعلا له، ولكن
مصدرهما التسييح والتهليل، كما أن (الكلام) كذلك.

فامتتاع (سُبْحَانَ) من الصرف نكرةً دليلٌ على أَنَّ (لَبِّي) ونحوه ليست مأخوذةً منها؛ لأنَّ المصادر المأخوذ الأفعال منها متصرفة، ويدلُّ على أَنَّ هذه الأفعال غير مأخوذة من هذه المصادر، وأَنَّهُ بمنزلة (دعِج)، و(بأباً) قولهم:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّيْ، فَلَبَّيْ يَدَي مِسْوَرٍ (74)

وقال السِّيرافي: (سيبويه فصل بين النَّاصب لهذه الأشياء التي ذكرها مما لا يتمكَّن ولا يستعمل فيها الفعل وليست بمصادر معروفة، وبين سَقِيًّا وَرَعِيًّا وما جرى مجراه ومثلت ذلك. ومما يجري مجراه قوله: أَقَّةٌ وَتَقَّةٌ، إِذَا سُنِّتَ عَنْهُمَا مَثَلْتُهُمَا بِقَوْلِكَ: نَنْتَا؛ لقرب معناها منه، وليس من (أُقَّةٌ وَتُقَّةٌ) فعل، وإنما تردّه إلى (نَنْتَا)؛ لأنَّه مصدر معروف. وكذلك تمثيلك بَهْرًا بَنْبًا، وَدَفْرًا بَنْتَا؛ لأنَّه لا يستعمل من (دَفْرًا) فعل، فجئنا بمصدرِ فعلٍ مستعملٍ، وهو قولك: نَنْتَنَنْتَا، هذا قول سيبويه في (دَفْرًا)، ولم يزد على أن مثله ب: (نَنْتَا)) (75).

قال الباحث: كذلك (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا)، لَمَّا حُمِلَا فِي النَّصْبِ عَلَى لَفْظِ: (رَحِبْتُ، وَأَهَلْتُ)، ولم يكن في هذا الحمل دلالة على الدُّعاء بهما؛ فقد حُمِلَا عَلَى مَعْنَى فَعْلَيْنِ آخَرَيْنِ يُدَلُّ بِهِمَا عَلَيْهِ، وَهُمَا: (أَصَبْتُ، وَأَدْرَكْتُ)، مَعَ بَقَاءِ نَصْبِهِمَا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ.

ومثلهما من المصادر: (بَهْرًا، وَدَفْرًا)؛ لَمَّا كَانَا مَصْدَرَيْنِ غَيْرِ مُتَصَرِّفَيْنِ، وَلَا أَفْعَالٍ لِهَمَّا مِنْ لَفْظِهِمَا، فَقَدْ عَامَلَهُمَا سَيَّبِيهِ مَعَامَلَتَيْنِ، الْأُولَى: رَدَّهُمَا إِلَى مَصْدَرَيْنِ مُسْتَعْمَلَيْنِ لَهَا أَفْعَالٌ مَعْرُوفَةٌ، وَهُمَا: (تَبَّأ، وَنَنْتَا)، وَفَعْلَاهُمَا: (أَتَبَّهُ اللهُ تَبًّا)، وَ(وَأَنْتَنَّهُ نَنْتَا)، وَالثَّانِيَّةُ: أَبْقَى مَصْدَرِيهِمَا عَلَى حَالِيهِمَا، وَنَصْبَهُمَا تَقْدِيرًا بِفَعْلَيْنِ يَدُلُّانِ عَلَى الدُّعَاءِ، وَهُمَا: (أَلَزَمَهُ اللهُ بَهْرًا)، أَوْ

(أطعمه دَفْرًا).

وفي ذلك يقول ابنُ عصفور، وقد سبق ذكر نصّه: (وأما ما وُضِعَ من المصادر موضعِ فِعْلٍ أيضًا، وهو: سَقِيًا، وَرَعِيًا، وَخَيْبَةً، وَجَدَعًا، وَعَقْرًا، وَسُحْفًا، وَأُفَّةً، وَثُقَّةً، وَدَفْرًا، وَتَعَسًا، وَبُؤْسًا، وَنَتْنًا، وَبَهْرًا، فما كان منها له فعلٌ من لفظه انتصب به، وما لم يكن له فعلٌ من لفظه انتصب بفعل من معناه نحو: دَفْرًا، وَأُفَّةً، وَثُقَّةً...

وأما مَرْحَبًا، وَسَهْلًا، وَأَهْلًا؛ فعلى تقدير: صادفت مَرْحَبًا، أي: رُحْبًا وَسَعَةً. وكذلك أهلاً، أي: صادفت مَنْ يقوم لك مقام الأهل، وَسَهْلًا، أي: صادفت لِينًا وَخَفْضًا لا خَوْفًا. ولما كانت هذه المصادرُ يكثر استعمالها لكل قادم من السفر كما ذكرنا جرّت في كثرة الاستعمال مجرى المثل فالتزم إضمار الفعل لذلك⁽⁷⁶⁾.

فهو يُبيّن أنّ الأصل في المصادر أن تنتصب بأفعال من لفظها، فإن لم يكن لها فعلٌ من لفظها انتصبت بأفعال من معناها. وعلى ذلك أجرى (مَرْحَبًا وَأَهْلًا)، فهي منتصبة عنه عن فعل من لفظها، ولكن لما كان لفظ فعلها المُقدّر لا يؤدّي معنى الدُعاء به، انتصبت به على الدُعاء، وهو: (أصببت، وأدركت، أو صادفت) ونحوه.

ثم بيّن ابنُ عصفور أنه لما كثر استعمالُ: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) لكل قادم من السفر -وفي هذا إشارة منه إلى قلة استعمالها في الدُعاء للمسافر- فقد حملها لجريانها مجرى المثل على فعل من معناها؛ للدلالة على الدُعاء بها، وهو صادفت، ونحوه.

ومثلُ: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) في توجيه نصبيهما على فعل من لفظهما، وفي

توجيه دلالتهما الدُعائية على فعل من معناهما، ما ذكره سيَّبويه في: (هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها)، بقوله: (وذلك قولك: تُرْبًا، وَجَنْدَلًا، وما أشبه هذا. فَإِنْ أَدَخِلْتَ (لك)، فقلت: تُرْبًا لك؛ فَإِنْ تَفْسِيرُهَا هَاهُنَا كَتَفْسِيرِهَا فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلَزَمَكَ اللهُ، وَأَطْعَمَكَ اللهُ تُرْبًا، وَجَنْدَلًا، وما أشبه هذا من الفعل، واخْتَرِلَ الْفِعْلُ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ: (تُرِبْتَ يَدَاكَ)، وَ(جُنْدِلْتَ) (77).

وما ذكره أيضًا في (باب ما أُجْرِي مُجْرَى الْمَصَادِرِ الْمَدْعُوءِ بِهَا مِنَ الصِّفَاتِ)، بقوله: (وذلك قولك: هَنِيئًا مَرِيئًا كَأَنَّكَ قَلْتَ: تَبَّتْ لَكَ هَنِيئًا مَرِيئًا، وَهَنَاءُ ذَلِكَ هَنِيئًا، وَإِنَّمَا نَصَبْتَهُ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لَكَ خَيْرًا أَصَابَهُ رَجُلٌ، فقلت: هَنِيئًا مَرِيئًا، كَأَنَّكَ قَلْتَ: تَبَّتْ ذَلِكَ لَهُ هَنِيئًا مَرِيئًا، أَوْ هَنَاءُ ذَلِكَ هَنِيئًا، فَاخْتَرِلَ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِقَوْلِكَ: هَنَاءُكَ. وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارِ هَنَاءُكَ ذَلِكَ هَنِيئًا، قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ الْأَخْطَلُ:

إِلَى إِمَامِ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِيْ لِي لِيهِ الظَّفَرُ

كَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: هَنِيئًا لَهُ الظَّفَرُ، فَقَدْ قَالَ: لِيَهْنِيْ لَهُ الظَّفَرُ، وَإِذَا قَالَ: لِيَهْنِيْ لَهُ الظَّفَرُ، فَقَدْ قَالَ: هَنِيئًا لَهُ الظَّفَرُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلٌ مِنْ صَاحِبِهِ، فَلِذَلِكَ اخْتَرِلُوا الْفِعْلَ هُنَا، كَمَا اخْتَرَلُوهُ فِي قَوْلِهِمْ: الْحَذَرُ (78).

فسيَّبويه قَدَّرَ ل: (تُرْبًا وَجَنْدَلًا، وَهَنِيئًا مَرِيئًا) أَفْعَالًا مِنْ أَلْفَاظِهَا؛ لِيُوجِبَ إِعْرَابُهَا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَقَدَّرَ لَهَا أَفْعَالًا مِنْ مَعْنَاهَا؛ لِيُوجِبَ دِلَالَتَهَا عَلَى الدُّعَاءِ، وَهَذَا كَمَا بَيَّنَّ السِّيْرَافِي مِنْ قَبْلِ: (إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ فِيهِ، وَلَا يَحْسُنُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الدُّعَاءِ بِهِ) (79).

هذا، وقد أوضح سيَّبويه في موضع آخر من كتابه بأنَّ المصدر -وقد عبَّرَ عنه بِاسْمِ الْحَدَّثَانِ- يَعْمَلُ فِيهِ فِعْلُهُ إِذَا كَانَ ضَرْبًا مِنْهُ، أَي: مِنْ مَعْنَاهُ، فَقَالَ: (وَاعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِ الْحَدَّثَانِ الَّذِي

أخذ منه؛ لأنه إنما يُذكر ليُدلّ على الحدث. ألا ترى أنّ قولك قد ذهبَ بمنزلة قولك: قد كان منه ذهابٌ، وإذا قلت ضربَ عبدُ الله، لم يستين أنّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يدلُّ على صنفٍ، كما أنّ ذهبَ قد دلّ على صنفٍ، وهو الذهابُ، وذلك قولك: ذهبَ عبدُ الله الذهابَ الشديد، وقَعَدَ قَعْدَةً سُوءٍ، وقَعَدَ قَعْدَتَيْنِ، لما عمِلَ في الحدث عملَ في المرّة منه والمرّتين، وما يكون ضربًا منه. فمن ذلك: قَعَدَ القُرُفُصَاءَ، واشتَمَلَ الصَّمَاءَ، ورجعَ القَهْقَرَى؛ لأنه ضربٌ من فعله الذي أخذ منه⁽⁸⁰⁾.

وقد نقل ناظر الجيش نصًّا نفيسًا لابن عصفور -لم أقف عليه في كتبه المطبوعة- وجه فيه: رجع القهقري وأخواتها بالنصب على معنى الفعل لا من لفظه؛ لما كانت ضروبًا منه، فقال: (قال ابن عصفور: وإلى هذا المذهب عندي ذهب سيبويه بدليل جعله القهقري = من: رجع زيد القهقري = منصوبًا بـ(رجع) لما كان ضربًا من المرجوع وإن لم يكن من لفظ رجع)⁽⁸¹⁾.

ثم ذكر ناظر الجيش إبطال ابن عصفور رأي أبي علي الفارسي، وابن جنّي في هذه المسألة، فقال: (وذهب الفارسي وابن جنّي إلى أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه، وقد نص ابن جنّي في الخاطريّات له على امتناع انتصاب جلوسًا بقعد من قولك: قعد زيد جلوسًا، وذكر ابن عصفور استدلاله على ذلك، واستدلال الفارسي أيضًا، ثم أبطله، ثم قال: (وقد نسب جماعة هذا المذهب إلى سيبويه، قالوا: ولذلك جعل المصادر التي هي (دأبَ بكارٍ) من قول القائل:

إذا رأته سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا دَأَبَ بَكَارٍ شَايَحَتْ بَكَارُهَا

و (طيّ المحمل) من قول أبي كبير الهذلي:

ما إنْ يمسَّ الأَرْضَ إِلَّا مَنْكَبٌ منه، وحرفُ السَّاقِ طِيّ المحملِ

و(تضميرك) من قول رؤية:

لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بُذْنٍ وَسَنْقٍ تَضْمِيرُكَ السَّابِقِ يُطَوَّى لِلسَّيِّقِ

منصوبة بأفعال مضمرة لما لم يكن من الأفعال التي قبلها.

قال ابن عصفور: والصحيح عندي أن مذهبه (يعني: سيبويه) ما ذكرته قبل من أن المصدر إذا جاء بعد فعل من معناه انتصب به، وإن لم يكن من لفظه، بدليل ما ذكرته من أنه جعل القهقري من رجع زيد القهقري منصوبًا بـرجع لما كان ضربًا من الرجوع، وأما (دأب بكار)، و(طي المحمل)، و(تضميرك السابق)، فلم يجئ شيء منها بعد فعل من معناه، إذ ليس الدأب سقوط البصر، ولا ضربًا منه، والطي ليس المس ولا ضربًا منه، والتضمير ليس التلويح ولا ضربًا منه، وإنما هو شيء يلزم عنه التلويح، والتلويح هو التغيير، يقال: لوتحت الشمس إذا غيرته، والتضمير هو رد الفرس إلى القوت بعد السمن، وذلك شيء يلزم منه التغيير، فلذلك جعلها سيبويه منصوبة بأفعال مضمرة يفسرها الكلام الذي قبلها، ومن هذا القبيل قولهم: تبسمت وميض البرق؛ لأن التبسم ليس الوميض في المعنى، وإنما هو مشبه به⁽⁸²⁾.

ذلك ما نص عليه سيبويه في كتابه مما له علاقة بتوجيه: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا)،
دلالة

وإعرابًا، وقد أجرى (سهلًا) مجرى أختيها، وإن لم ينص على فعلها المنتصبه عنه؛ استغناء بما ذكره عنهما.

وبهذا يتبين أن أشهر من وافق سيبويه من النحويين، والمعرّبين في توجيه: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) هم المبرد، والسيرافي، والرجّاجي، والرّماني، والشنتمري، وابن طلحة، وابن معط، وابن عصفور، وابن النحاس، والمرزوقي، والنوّوي، وأما ما عداهم من النحويين والمعرّبين ممن مرّ ذكرهم في هذا البحث؛ فمخالفون لما أراده سيبويه من توجيه: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) إعرابًا، أو دلالة، أو بهما معًا.

وقيل استقبال الديار، وإلقاء عصا التسيار، يقف الباحثُ وقفة خاصة مع رأي ابن السّيد البطليوسي، وابن أبي الربيع، والخفاف، وابن خروف، وأبي حيّان الذين رأوا تضمّن دلالة (مَرْحَبًا) على الخبر المحض، وخلوّ دلالتها من الدُّعاء، مستنديين في ذلك على حجتين، الأولى: استعمالية، والأخرى: استدلالية. أمّا الاستعمالية، فقولهم أنّ (مَرْحَبًا، وأهلاً) لها استعمالان، فهي تُقال دُعاءً للمسافر بأن يلقّيه الله الرُّحْبَ والسَّعة والأُنْسَ في طريقه، وتُقال للقافل المُستَقْبِل من سفره أيضًا؛ إخبارًا له بإصابته الرُّحْبَ والسَّعة والأُنْسَ؛ لا الدُّعاء له بها؛ لاختلاف الحالين، لهذا حملوا نصبها اتفاقًا على المفعولية. وأمّا الاستدلالية، فاستنادهم على قول الرّادِّ: (وَبِكَ وَأَهْلًا)، و(وَبِكَ أَهْلًا)؛ للدلالة على خبريتها؛ لأنّ التقدير عندهم: (وَبِكَ صَادَفْتُ مَرْحَبًا، وَأَهْلًا)، (وَبِكَ صَادَفْتُ أَهْلًا)؛ فلذلك حملوها على المفعولية اتفاقًا؛ لأنهما خبران متقابلان.

وبالتأمّل في حجتهم الأولى فإنّها تصحُّ لو لم تكن العربُ تشوب دُعاءها بالخبر، وأمّا وقد شابتهُ به؛ فإنه لا حجة لهم فيها، وقد عقّب ابنُ السكّيت بعد ذكره: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) بقول العرب: (حَيَّاك اللهُ وبيّاك)، ومن المعلوم أنّ الزائر المُحيّا بها من المزور لا يفهم من هذه التحيّة مجرد الدُّعاء له بها فحسب، وإنّما يفهم منها الدُّعاء المشوب بالخبر؛ لاستضافته وإكرامه، كذلك شأن (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) لا ينفك عنها الدُّعاء أبدًا محضًا كان أم مشوبًا بالخبر.

وأمّا حجتهم الأخرى، فقد كفى سيبويه الباحثُ في الردِّ عليها؛ حيث بيّن في كتابه أنّ قول الرّادِّ في الأول محمول على التلقّظ بالدُّعاء بـ(مَرْحَبًا بك وأهلاً) معًا، ومعناه: إنني سأدعو لك بمثل ما دعوت به لي لو جئتني، وأمّا ردّه الثاني فمحمول على التلقّظ بالدُّعاء بـ(أهلاً) وحدها، ومعناه: الدُّعاء له بدوام الأُنْس، وأمّا الرُّحْبُ فقد صادفه مستقرًّا عنده، فقال سيبويه: (ويقول الرّادُّ: وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا، وَبِكَ أَهْلًا. فإذا قال: وَبِكَ وَأَهْلًا، فكأنّه قد لفظ

بمَرْحَبًا بِكَ وَأَهْلًا. وإذا قال: وبِكَ أَهْلًا، فهو يقول: ولكَ الأهلُ إذ كان عندك الرُّحْبُ والسَّعةُ. فإذا رددتَ فَإِنَّمَا تقول: أنتَ عندي ممَّن يقال له هذا لو جئنتي⁽⁸³⁾.

ومعلوم أن (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) جملة دعائية عنده سواء أكانت محضة أم مشوبة؛ والدليل على ذلك أمران، الأول: تنظيره لها ب(سَقِيًا لك)، والثاني: قوله في باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تُحْمَل على الموضع لأنه لا يجوز ل(لا) أن تعمل في معرفة، كما لا يجوز ذلك ل(رُبِّ): (وذلك قولك: لا مَرْحَبًا، ولا أَهْلًا، ولا كرامةً، ولا مسرةً... فدخلتُ (يعني لا) في ذا الباب لتتفي ما كان دُعاءً، كما دخلت على الفعل الذي هو بدلٌ من لفظه)⁽⁸⁴⁾.

وقال السيرافي مؤكِّدًا دُعَائِيَّتِهَا في تعليقه على كلام سيبويه الآنف ذكره: (وإذا قال الزائر: وبِكَ وَأَهْلًا، والحال لا تقتضي من الزائر أن يصادف المزور عنده ذلك فيحمل على معنى: أنك لو جئنتي لكنت بهذه المنزلة، وإذا قال: وبِكَ أَهْلًا، فَإِنَّمَا اقتصر في الدُّعاء له على معنى الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله، كأنَّ الرُّحْبَ والسَّعةَ قد استقرَّا استقرارًا يغنيه عن الدُّعاء. وأمَّا مجيئه ب(بك)، فلبيان أنه المعني به لا لأنه المتصل بالفعل المقدر كما كان قولك: (سَقِيًا لك)، تقديره: (سَقَاكَ اللهُ سَقِيًا)، و(لَكَ)، كأنه قال: هذا الدُّعاء لك على تقدير آخر غير تقدير سَقَاكَ اللهُ⁽⁸⁵⁾. وبذلك تبطل حجَّتُهُم الأخرى في توجيه (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) على الخبرية المحضة عند سيبويه، فضلًا أن تنتصب على المفعولية لديه، بل هي منصوبة في كتابه على المصدرية فقط؛ لأنها لا تُستعمل عنده إلا دُعاءً، سواءً أكان الدُّعاءُ بها مَحْضًا أم مَشُوبًا بخبر.

الخاتمة، وفيها أبرز النتائج

بعد الوقوف على الآراء السابقة لأشهر النحويين، والمعربين في توجيههم: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا)، وتحريرها، وتحليلها، ثم عرضها على كتاب سيبويه؛ للنظر في نصوصه المتعلقة بها، ودراستها، ومناقشتها؛ من أجل استظهار توجيهه لها، وبيان التوجيهات الموافقة والمخالفة له كذلك؛ فقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

أولاً: أن (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا)؛ حيث ورد ذكرها في كتاب سيبويه؛ فإنها تُوجَّه على المصدرية إعرابًا، وعلى الدعاء دلالة، سواء أكان الدعاء بها محضًا، أم مشوبًا بالخبر.

ثانيًا: أن تنظير سيبويه (مَرْحَبًا بك) ب: (سَفِيًّا لك)، وب: (الْحَذَرَ)، و(النَّجَاء) دليل على دعائيتها ومصدريتها؛ علاوة على تنصيصه عليها بذلك استقلالاً.

ثالثًا: أن تنازع النحويين والمعربين في إعراب (مَرْحَبًا وَأَهْلًا) على المصدرية مرةً، وعلى المفعولية أخرى؛ سببه ظاهر تقدير سيبويه للفعل تارةً بـ(رَحِبْتُ)، وتارةً للفعل بـ(أَدْرَكْتُ وَأَصَبْتُ).

رابعًا: أن الفعل المقدر عند سيبويه وهو (رَحِبْتُ بلادك، وأهلت) لما لم يكن من معناه في (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا)، فقد استعاض عنه سيبويه بفعل آخر يؤدي المعنى، وهو: (أَدْرَكْتُ وَأَصَبْتُ)؛ مما جعل كثيرًا من النحويين والمعربين يُوجَّهون نصبها على المفعولية؛ أخذًا بظاهر تقدير سيبويه، في حين أنه وجَّه نصبها على المصدرية بفعل مقدر تحسن العبارة به لأداء معنى الدعاء.

خامسًا: أن من أسباب اختلاف النحويين والمعربين في إعراب (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) قصرهم دلالتها على استقبال الزائر، أو القادم من السفر دون الدعاء بها للمسافر.

سادسًا: أن إغفال كثير من النحويين والمعربين تمثيل (القرطاس) الذي ذكره سيبويه عن الخليل، وعدم ربطهم به بدلالة (مَرْحَبًا) كان سببًا في وقوع الخلاف بينهم في استيفاء دلالتها، والوقوف على حقيقة إعرابها.

سابعًا: لم يُنصَّ سيبويه صراحةً، ولا مَنْ وَقَفْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ شُرَاحِ كِتَابِهِ، ولا غيرهم مِنَ النحويين المتقدمين=على توجيهه (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) على الخبرية المحضة دَلَالَةً، ولا على المفعولية إعرابًا.

ثامنًا: يُعَدُّ ابْنُ الْوَرَّاقِ أَوَّلَ مَنْ وَجَّهَ مِنَ النحويين والمعربين إعراب (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) على وجهي المصدرية، والمفعولية.

تاسعًا: يُعَدُّ ابْنُ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ سِي أَوَّلَ مَنْ فَرَّقَ مِنَ النَّاحِيَةِ الدَّلَالِيَّةِ بَيْنَ (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا) فِي تَوْجِيهِهَا عَلَى الدُّعَاءِ تَارَةً، وَعَلَى الْخَبَرِ أُخْرَى.

عاشرًا: يُعَدُّ ابْنُ الْخَبَّازِ أَوَّلَ مَنْ وَهَمَ فِي نِسْبَةِ الْقَوْلِ بِالْمَفْعُولِيَّةِ إِلَى سيبويه، وتبعه على وهمه ذلك ابنُ القَوَّاسِ.

حادي عشر: أن ما ذهب إليه المبرِّد، والزجاجي، والسِّيرافي، والرُّماني، والشنتمري، وابنُ طلحة، وابنُ مُعْطٍ، وابنُ عصفور، وابنُ النَّحاس، والمرزوقي، والنَّووي وغيرهم من توجيهه (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) على الدُّعَاءِ دَلَالَةً، وعلى المصدر إعرابًا هو عينُ ما وجَّهه سيبويه في كتابه، وأمَّا ما ذهب إليه ابنُ با بشاذ، وابنُ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ، والسُّهيلي، والعكبري، وابنُ أبي الرَّبِيع، والخفاف، وابنُ خروف، ويحيى العلوي، والمنتجب الهمذاني، وابنُ مالك، وأبوحيان، وابنُ عقيل، والسَّمين الحلبي وغيرهم، فهو على خلاف توجيه سيبويه، كما تدلُّ نصوصه الأخرى عليه.

وختامًا، إنَّ مِنْ أَدَلَّةٍ تَرْجِيحِ الْحُكْمِ النَّحْوِيِّ فِي الْمَسَائِلِ الْخَلْفِيَّةِ طَرْدَ الْبَابِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَهَذَا الطَّرْدُ عِنْدَ سيبويه يَتَبَيَّنُ مِنْ خِلَالِ اسْتِقْرَاءِ تَوْجِيهِهِ لـ: (مَرْحَبًا، وَأَهْلًا، وَسَهْلًا) فِي كِتَابِهِ؛ وَبِاسْتِقْرَائِهَا فِيهِ يَتَجَلَّى طَرْدُ سيبويه لَهَا فِي تَوْجِيهِهِ، وَفِي تَوْجِيهِ الْمَصَادِرِ الدُّعَائِيَّةِ الْآخَرَى أَيْضًا، وَكَذَلِكَ

ما أشبهها من الأسماء والصفات=على الدعاء دلالة، وعلى المصدرية إعراباً؛
لا على توجيهه لها على الخبرية المحضة دلالة، ولا على توجيهه لها إعراباً
سواءً على المفعولية وحدها، أو على المفعولية والمصدرية معاً؛ مع استبعاد
ذلك عنده أصلاً.

هذا ما ظهر للباحث استظهاره ورجائه في كتاب سيبويه

والله تعالى أعلم وأجل.

وصلّى الله على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين..

وأخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

- 1- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (رسالة دكتوراه) للباحث: محمد شيبية، عام: 1414 هـ -1415 هـ، جامعة أم القرى، مكة.
- 2- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (رسالة دكتوراه) للباحث: سيف العريفي، عام: 1418 هـ -1998م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- 3- السفر الثالث من المنتخب الأكمل على كتاب الجمل، لمحمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي، الشهير بالخفاف (رسالة دكتوراه) للباحث: أحمد بن بوياء ولد الشيخ محمد تقي الله، عام 1412 هـ-1991م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ثانياً: قائمة المطبوعات:

- 1- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.
- 2- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د: رجب عثمان محمد، ومراجعة د: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، 1418 هـ -1998م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 3- إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المشهور بـ (ابن السكيت) شرح وتحقيق: أحمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة 1407 هـ -1987م.
- 4- الأضداد، لأبي بكر، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1407 هـ -1987م

- 5- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق د: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1409هـ-1988م.
- 6- الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السَّيد البَطْلَيْوسِي، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م.
- 7- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمَّار، الأردن، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1409 هـ -1989م.
- 8- البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر-بيروت، 1420هـ-1999م.
- 9- بدائع الفوائد، لابن قيِّم الجوزيَّة، تحقيق: د. علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الرابعة 1437هـ.
- 10- البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، الطبعة الأولى، 1376 هـ -1957م
- 11- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدِّين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة الطبعة الأولى، 1402هـ -1982م.
- 12- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: حسن هندراوي الطبعة: الأولى، دار القلم -دمشق (من المجلد الأول حتى الخامس)، وباقي الأجزاء من مطبعة: دار كنوز إشبيليا، الرياض.
- 13- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق د: محمد بن عبد الرحمن المُفدِّي، الطبعة الثانية، 1421هـ-2001م.

- 14- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م
- 15- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ-1985م.
- 16- حواشي كتاب سيبويه، جمعها وعلقها أبو علي الفارسي، وأبو القاسم الزمخشري، وأبو...ري، وأبو...ري، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع، مكة.
- 17- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1407-1987م.
- 18- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الثالثة 1424هـ-2004م.
- 19- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، تأليف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى 1428 هـ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- 20- شرح التسهيل للمرادى (القسم النحوى)، تحقيق د: محمد عبد النبى محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان-المنصورة، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.
- 21- شرح الجمل لابن أبى الزبيح الإشبلى، دراسة وتحقيق: د. خالد بن محمد التويجى، مكتبة المتنبي، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1439هـ-2018م.

- 22- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا، الطبعة الأولى، 1395هـ-1975م.
- 23- شرح ألفية ابن معطي، لابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ-1985م.
- 24- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لمصنفها جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق د: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، الطبعة الأولى 1418هـ-1997م، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
- 25- شرح المُقَرَّب المسمّى التّعليقة، للعلامة بهاء الدين بن النّحاس الحلبي، دراسة وتحقيق: د. خيرى عبد الراضى عبد اللطيف، مكتبة دار الزّمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1426هـ -2005م.
- 26- شرح تسهيل الفوائد، لأبي عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة: الأولى 1410هـ -1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- 27- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ -1999م.
- 28- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف (من باب الهجاء حتى باب الحكاية)، تحقيق: د. سلوى بنت محمد بن عمر عرب، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

- 29- شرح جمل الزجاجي، للإمام أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تقديم وتحقيق: أ.د. علي بن توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث، الأردن، إريد، الطبعة الأولى 2016م
- 30- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ 1991م.
- 31- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، الطبعة: الأولى 2008 م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 32- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي، تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث الإسلامية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1420هـ.
- 33- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، الشهرير بابن الوراق، تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، 1420 هـ -1999م
- 34- عيون الأخبار، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1418 هـ (د.ت).
- 35- الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية، لابن الخبّاز، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، الرمادي، مطبعة العاني، الطبعة الأولى 1410هـ -1990م.
- 36- غريب الحديث لابن قتيبة، أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة: الأولى، 1397هـ.

- 37- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، حَقَّق نصوصه وخرَّجه وعلَّق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
- 38- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة: 1408 هـ -1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 39- اللامع العزيزي، لأبي العلاء المعري، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة: الأولى 1429 هـ -2008 م.
- 40- لباب الإعراب، لتاج الدين الإسفراييني، دراسة وتحقيق: د. بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى 1405 هـ - 1984م.
- 41- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1400-1405 هـ، 1980م -1984م.
- 42- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ -1988 م
- 43- معاني القرآن، لأبي جعفر النَّحاس، تحقيق د: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1409 هـ -1988م.
- 44- المُفصَّل في صَنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود، الشهير بجار الله الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

- 45- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الشهير بـ: (شرح النووي على صحيح مسلم)، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، 1392هـ.
- 46- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د. هـ. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1430هـ -2009م.
- 47- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مكة المكرمة، الطبعة الثانية 1404هـ -1984م.
- النكت في تفسير كلام سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، 1407هـ -1987هـ.

الحواشي

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2095/4.

(2) إصلاح المنطق ص: (316).

(3) أدب الكاتب ص: (50)، وغريب الحديث له 481/1.

(4) الأضداد ص: (257-258).

(5) الزّاهر في معاني كلمات الناس 340/1.

(6) تهذيب اللغة، مادة (رحب) 19/5-20.

(7) اللّامع العزيري 1071/2.

(8) الكتاب 297-296/1.

(9) السابق 274/1.

(10) الكتاب 321/1.

(11) السابق 321، 275، 245/1.

(12) السابق 311، 295/1.

(13) السابق 316، 314 /1.

(14) الكتاب 295/1.

(15) المقتضب 218/3.

(16) حواشي كتاب سيبويه 423/2.

(17) الزاهر 340/1.

(18) الجمل في النحو، ص: (305).

(19) شرح الكتاب للسيرافي 193-192/2.

(20) السابق نفسه.

(21) السابق 205/2.

(22) السابق 192/2.

(23) النكت في تفسير كتاب سيبويه 358 /1.

(24) شرح الكتاب للرماني 608 /1.

(25) شرح الكتاب للرماني 428/2.

(26) حواشي كتاب سيبويه 423/2.

- (27) الصفوة الصفية 452/1.
- (28) شرح جمل الزجاجي له 423/2، 433.
- (29) علل النحو ص: (363).
- (30) شرح جمل الزجاجي له 689/2.
- (31) المفصل في صنعة الإعراب ص: (73).
- (32) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب 408-405/2.
- (33) أدب الكاتب ص: (50).
- (34) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب 30/2.
- (35) نتائج الفكر ص: (412-414).
- (36) بدائع الفوائد 610-609/2.
- (37) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل 541/2.
- (38) شرح جمل الزجاجي له 735/2.
- (39) المنهاج في شرح جمل الزجاجي 312/2.
- (40) شرح جمل الزجاجي 70-69/3.
- (41) السابق 73-71/3.
- (42) عوذ الضمير في (جعل) يعود إلى ابن معطي.
- (43) الغرة المخفية ص: (154).
- (44) التعليق على المقرب 1/622.
- (45) الصفوة الصفية 453/1.
- (46) شرح ألفية ابن معطي 532/1.
- (47) التذييل والتكميل 109/14.
- (48) تسهيل الفوائد 193/1. وينظر على سبيل المثال: شرح التسهيل للمرادي ص: (862-863)، وشرح التسهيل للدماميني 116/5، 285.
- (49) التذييل والتكميل 109/14.
- (50) ارتشاف الضرب 1360/3.
- (51) المساعد 581/2.
- (52) 341/1.

- (53) التبصرة والتذكرة 1/ 393.
- (54) البحر المحيط 9/ 169.
- (55) المساعد 1/ 339.
- (56) البرهان 1/ 307.
- (57) إعراب القرآن 3/ 470. وينظر له معاني القرآن 6/ 132.
- (58) شرح ديوان الحماسة 2/ 1117.
- (59) شرح النووي على صحيح مسلم 1/ 187.
- (60) معاني القرآن وإعرابه 4/ 339.
- (61) التبيان في إعراب القرآن 2/ 1105.
- (62) اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 464.
- (63) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 5/ 439.
- (64) الدر المصون 9/ 392.
- (65) الكتاب 1/ 295.
- (66) عيون الأخبار 2/ 349.
- (67) شرح الكتاب له 2/ 192-193.
- (68) حواشي كتاب سيبويه 2/ 423.
- (69) الكتاب 1/ 310.
- (70)70 الكتاب 1/ 322.
- (71) السابق 1/ 327.
- (72) السابق 1/ 328.
- (73) الكتاب 1/ 354.
- (74) حواشي كتاب سيبويه 1/ 440-441.
- (75) شرح الكتاب له 2/ 241.
- (76) شرح جمل الزجاجي 2/ 423، 433.
- (77) الكتاب 1/ 315.
- (78) الكتاب 1/ 317. وينظر: أمالي ابن الحاجب 1/ 436، ولباب الإعراب للإسفراييني ص:
(279).

(79) شرح الكتاب له 193/2.

(80) الكتاب 35/1.

(81) تمهيد القواعد 1828/4.

(82) تمهيد القواعد 1829/4.

(83) الكتاب 295/1.

(84) السابق 301/2.

(85) شرح الكتاب له 193/2.